

حقوق المحضون
في الفقه الإسلامي
دراسة فقهية مقارنة



د. عادل موسى عوض (*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة البحث:

الحمد لله باسمه نبدأ مستمدين منه العون والتوفيق، ونصلي ونسلم على المبعوث
رحمة للعالمين، سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد الذي علم الأمة الأحكام وبين لها
مناهج الحلال والحرام وعلى آله وصحبه وسلم.
وبعد...

فلما كان الولد المحضون ضعيفاً لا يملك لنفسه ضراً، ولا نفعاً، فقد أكد الإسلام على
حفظ حقوقه التي تثبت له بمقتضى الإنسانية التي جاء بها شرع الله ﷻ، ويأتي الاهتمام
البالغ للتشريع الإسلامي بهذه الشريحة من شرائح المجتمع؛ لكون هؤلاء الأطفال هم عدة
المستقبل وجيل الغد، وعن طريقهم يتم بقاء النوع الإنساني، والجنس البشري، وهم
الأداة الحقيقية الفاعلة لنجاح مهمة الاستخلاف التي وكلها الله -تعالى- للإنسان إن
أحسن تعهدهم، وهم أعظم نعم الحياة وزينتها، يقول الله -تعالى-: { الْمَالُ وَالْبَنُونَ

(*) الأستاذ المشارك بكلية الشريعة جامعة أم القرى.

زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً^(١).

ومن هذا المنطلق نرى أن الشارع الحكيم أناط مسؤولية حفظ حقوق المحضون بالوالدين، أو من يقوم مقامهما؛ وذلك لضمان حياة الطفل المحضون دون عَوَزٍ أو مرض، حتى يخرج إلى الحياة آمناً صحيحاً، وبالتالي لا تضيع على الأمة ثروة كبيرة يصعب تعويضها أو تدارك خسارتها.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع المهم ببيان الحقوق الملقاة على عاتق الأسرة التي أنيط بها أمر رعاية الطفل المحضون والحفاظ عليه، وإخراجه إلى الحياة رجلاً سوياً تسعد به أسرته وأمته.

ويتكون هذا البحث من تمهيد، وسبعة مباحث، وخاتمة.

التمهيد: في التعريف بالحضانة وحكمها والحكمة منها

المبحث الأول: حق المحضون في النسب.

المبحث الثاني: حق المحضون في الرضاع.

المبحث الثالث: حق المحضون في الرعاية الصحية.

المبحث الرابع: حق المحضون في التعليم والتأديب.

المبحث الخامس: حق المحضون في السفر

المبحث السادس: حق المحضون في رؤية والديه وأقاربه

المبحث السابع: حق المحضون في النفقة.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والتوصيات، ثم ذيلت الفهرس بأهم المراجع والمصادر.

(١) سورة الكهف الآية ٤٦.

التمهيد

في التعريف بالحضانة وحكمها والحكمة منها

أولاً: التعريف بالحضانة

١- التعريف بالحضانة في اللغة:

الحضانة مأخوذة من الحِضن بكسر الحاء، وهو مادون الإبط إلى الكشح، وقيل: الصدر والعضدان وما بينهما، والجمع أحضان، وهو احتمال الشيء وجعله في حضنك كما تحتضن المرأة طفلها، فتحمله في أحد شقيها، وحضن الطائر بيضه: أي ضمه إلى نفسه تحت جناحيه، وكذلك المرأة إذا حضنت ولدها فإنها تضمه إلى جوانبها، والحاضن والحاضنة الموكلان بالصبي يحفظانه ويربيانه^(١).

٢- تعريف الحضانة في الاصطلاح:

ذكر الفقهاء تعريفات كثيرة للحضانة أذكر منها ما يلي:
عرّفها الحنفية بأنها: تربية الأم أو غيرها ممن له الحضانة للصغير أو الصغيرة قبل
الفرقة أو بعدها^(٢).

وعرّفها المالكية بأنها: حفظ الولد في مبيته ومؤنة طعامه وتنظيف ثيابه^(٣).

وعرّفها الشافعية بأنها: حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بما يصلحه ودفع ما
يضره^(٤).

(١) لسان العرب لابن منظور ج ٢ ص ٩١١ مادة (حِضن) طبعة دار المعارف، القاموس المحيط للفيروز آبادي ج ٣ ص ٢١٥ ط مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، مختار الصحاح للرازي ص ١٤٢ ط دار الفكر بيروت.

(٢) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ج ٤ ص ١٧٩ ط دار المعرفة بيروت.

(٣) حاشية الدسوقي لابن عرفة ج ٢ ص ٥٢٦ ط دار إحياء الكتب العربية.

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج للرملي ج ٧ ص ٢٢٥ ط مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

وعرفها الحنابلة بأنها: حفظ صغير ومعتوه وهو المختل العقل ومجنون عما يضرهم وتربيتهم بعمل مصالحهم^(١).

ومن خلال ما سبق ذكره من تعريفات الفقهاء للحضانة يتضح لنا أن هذه التعريفات وإن تغيرت ألفاظها، إلا أن معانيها تدور حول معنى واحد، وهو: رعاية الصغير، والاهتمام به، وتربيته ذكراً كان أو أنثى من له حق الحضانة. ويمكن تعريف الحضانة بأنها: القيام على الصغير بحفظه وتربيته وعمل ما يصلحه ودفع ما يضره.

وعلى ضوء هذا التعريف للحضانة يتضح أن مهمة الحاضن تتمثل في النقاط الآتية: أولاً: القيام بمثونة المحضون التي تلزمه في معيشتهم من مأكلاً ومشرباً وملبس ونظافة، ولا شك أن هذه المهمة تمثل الجانب التنموي في حياته. ثانياً: مهمة الحفظ عما يؤذيه، وهذه تمثل جانب الرعاية. ثالثاً: القيام بما يصلحه سواء كان ذلك في دينه أم دنياه وذلك يمثل الجوانب الاجتماعية^(٢).

ثانياً: حكم الحضانة

لا خلاف بين الفقهاء في أن حضانة الولد الصغير فرض كفاية، فلا يحل أن يترك الطفل دون رعاية ولا تربية، فيهلك ويضيع، أو يصيبه الضرر والنقص^(٣). قال ابن رشد الجد - رحمه الله -: (فلا خلاف بين أحد من الأمة في إيجاب كفالة

(١) كشف القناع للبهوتي ج ٥ ص ٤٩٥ - ٤٩٦ ط مكتبة النصر الحديث بالرياض.

(٢) حضانة الطفل في الفقه الإسلامي - ستنا إبراهيم الشيخ أحمد ص ١٢ رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الخرطوم ٢٠٠٩م.

(٣) المقدمات الممهدة لابن رشد الجد ج ١ ص ٥٦٤ ط دار الغرب الإسلامي بيروت، كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني ج ٣ ص ٢٧٠ ط دار الفكر الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٢٨٩ دار الفكر - بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

الأطفال الصغار؛ لأن الإنسان خلق ضعيفاً مفتقراً إلى من يكفله ويربيه حتى ينفع نفسه ويستغني بذاته، فهو من فروض الكفاية لا يجلب أن يترك الصغير دون كفالة ولا تربية حتى يهلك ويضيع. وإذا قام به قائم سقط عن الناس^(١).

كما أن الحضانة تكون فرضاً كفايياً على جماعة المسلمين إذا كان الولد لقيطاً، إذ يقول العلامة خليل رحمه الله - في مختصره: (ووجب لقط طفل نبذ كفاية وحضنته ونفقته إن لم يعط من الفيء)^(٢)

وقد تكون الحضانة فرض عين في بعض الحالات كما إذا لم يوجد للصغير سوى الأم، أو غيرها من النساء، وكان الأب معسراً لا يقدر على استئجار حاضنة للطفل ففي هذه الحالة تلزم من تعينت عليها الحضانة، ولا يجوز للحاضنة إسقاط حقها في الحضانة؛ لأن إسقاط حقها في الحضانة لا يسقط حق الصغير، لأن حقه أقوى من حق الحاضنة وذلك رعاية لحق الطفل الحضانة، وتقديماً لمصلحته على مصلحة غيره.

ولهذا أفتى بعض الفقهاء بأن المرأة لو خالعت زوجها على أن تترك ولدها عند الزوج فالخلع جائز والشرط باطل؛ لأنه يبطل حق الصغير في الحضانة، وهي وإن ملكت إبطال حقها فيها فلا تملك إبطال حق الصغير^(٣).

ثالثاً: الحكمة من مشروعية الحضانة

شرعت الحضانة لتحصيل مصلحة الطفل الحضانة، ويتحقق ذلك بكفالاته ورعايته والعناية به؛ لأن الطفل الحضانة في بداية حياته يكون ضعيفاً عاجزاً عن القيام بشئون نفسه من الطعام والشراب والكسوة والنظافة والتربية ولو وكل إلى نفسه أو إلى من لا يقدر على تربيته والعناية به لكان في ذلك ضياعه وربما هلاكه.

(١) المقدمات الممهدة لابن رشد الجد ج ١ ص ٥٦٤

(٢) مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب ج ٨ ص ٥٣ ط دار عالم الكتب بيروت

(٣) المبسوط للسرخسي ج ٦ ص ١٦٩ ط دار المعرفة بيروت.

ومن هنا أوجب الله -تبارك وتعالى- على الأبوين، أو من يقوم مقامهما حضانة الصغار كوسيلة ضمان حمايتهم ورعايتهم وإعدادهم للمستقبل إلى المدة التي يستطيعون معها تدبير شؤونهم والقيام بأمرهم؛ لأنهما أجدر الناس بالقيام بهذه المهمة لما وضع الله في قلوبهما من محبة الصغير ورعايته.

يقول ابن قدامة - رحمه الله -: (كفالة الطفل وحضانته واجبة؛ لأنه يهلك بتركه فيجب حفظه عن الهلاك، كما يجب الإنفاق عليه وإنجاؤه من المهالك ويتعلق بها حق لقرابته؛ لأن فيها ولاية على الطفل واستحقاقه له فيتعلق بها الحق ككفالة اللقيط)^(١).
ولما كان النساء أعرف بأمر التربية وأقدر عليها وأصبر على تحمل المشاق وأرأف بالصغير، وأحن عليه وأرفق به وأفرغ للقيام بخدمته، جعل الإسلام لمن حق الحضانة وقدمن فيها على الإباء، حتى يتمتع الطفل بأكبر قدر من الحب والعطف والرعاية، في هذه المدة من حياته^(٢).

قال ابن القيم - رحمه الله -: (الولاية على الطفل في الأصل للأب، وإنما قدمت عليه الأم لمصلحة الطفل، وكمال تربيته وشفقتها وحنوها)^(٣).

* * *

(١) المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٢٨٩

(٢) الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية - د/ محمد زكريا البرديسي ص ٦١٢ ط دار النهضة العربية الطبعة الأولى، أحكام الأولاد في الإسلام - د/ زكريا أحمد البرى - ص ٤٣ ط مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر- القاهرة، دار المدني بجده، رعاية الطفولة في الشريعة الإسلامية - د أمين عبد المعبود زغلول - ص ٢٥٦ ط الطبعة الثانية ١٩٩٤م.

(٣) زاد المعاد ج ٣ ص ٣٢٢

المبحث الأول حق المحضون في النسب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية النسب للمحضون.

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في النسب.

المطلب الأول: أهمية النسب للمحضون

النسب^(١) رابطة سامية، وصلة عظيمة، على جانب كبير من الخطورة، لذا لم يدعها الشارع الكريم نبأً للعواطف والأهواء، يهبها الشخص لمن يشاء، ويمنعها عمن يشاء بل تولاهما بتشريعه، وأعطاهما المزيد من عنايته، وأحاطها بسياج منيع يحميها من الفساد والاضطراب، فأرسى قواعدها على أسس سليمة، فإذا ولد الطفل سارع إلى حفظه من الذل، وحصنه من الضياع وأبعده عن العار، فأثبت له هذه الرابطة النسبية من والديه، فلذلك كانت رابطة النسب هذه هي أول حق يثبت للولد بعد انفصاله عن أمه^(٢).

فحق النسب هو من أهم الحقوق التي أثبتتها الشريعة الإسلامية للأولاد حفظاً لهم من الإهمال والعار والضياع، فهو الرباط الذي يجمع الأسرة إذ لولاه لتفككت الأسرة، وضاعت الأنساب، ولم يعرف لها أصل^(٣).

فلا شك أن ثبوت النسب للولد يعزز ثقته بنفسه، وينأى بروحه عن مشاعر المهانة

(١) النسب في اللغة: مصدر نسب يقال: نسبه إلى أبيه نسباً من باب طلب عزوته إليه، والاسم النسبة بالكسر، فتجمع على نسب مثل سدره وسدر وقد تضم فتجمع مثل غرفة وغرف - لسان العرب ج ١ ص ٧٥٥، ٧٥٦، وفي الاصطلاح: هو القرابة وهي الاتصال بين إنسانين بالاشتراف في ولادة قريبة أو بعيدة. نيل المآرب بشرح دليل الطالب - عبد القادر بن عمر الشيباني ج ٢ ص ٥٥ ط مكتبة الفلاح.

(٢) حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون - د/بدران أبو العنين بدران ص ١-٣ بتصرف وتلخيص ط مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٨١م.

(٣) حقوق الطفل في الإسلام - د/ محمد عبد الرحمن وفا ص ٣٩ ط ١٩٩٨م.

والضياع، ويدفعه إلى الإسهام المنتج في سبيل حياته وحياة الآخرين، وليس من الخفي أن اللقطاء والمشكوك في صحة أنسابهم، أو المطعون في ثبوت أنسابهم يكونون أدنى إلى هوة الانحراف والتشرد، وعرضة لأمراض الأخلاق، ومصدر إضرار للنفس والمجتمع.

فثبوت النسب له أهمية تعود على الولد وعلى أسرته بصفة عامة، فبالنسبة للولد: يدفع ثبوت النسب عنه التعرض للعار والضياع.

ولأجل هذه المعاني العظيمة حرصت الشريعة الإسلامية على حفظ الأنساب من أن تتعرض للكذب والضياع والزيف، رغبة في الحفاظ على الأولاد، وعدم ضياع أنسابهم التي تفضي بهم إلى التشرد الاجتماعي والإفساد في الأرض.

المطلب الثاني: وسائل حفظ نسب المحضون

الوسيلة الأولى: تحريم نفي نسب المحضون أو إدخاله على الغير

حرص الإسلام على الحفاظ على الأولاد، وعدم ضياع أنسابهم التي تفضي بهم إلى التشرد الاجتماعي والإفساد في الأرض، ولهذا فقد حرم على الوالدين العبث في أنساب الأولاد، فالأب لا يجوز له أن ينفي نسب ولده عنه دون أن يكون عنده بينة شرعية على هذا، والأم محرم عليها أن تدعي ولدا لغير أبيه الحقيقي فقد روي عن عمرو بن شعيب أن النبي ﷺ قال: «كُفِّرَ^(١) بِأَمْرِي ادِّعَاءُ نَسَبٍ لَا يَعْرِفُهُ أَوْ جَحْدُهُ وَإِنْ دَقَّ^(٢)».

وجه الدلالة:

في هذا الحديث بيان أنه لا يحل للمرء المسلم أن يتبرأ من نسبه ولو كان هذا النسب

(١) كُفِّرَ: أي لبس بالله العظيم وليس كفراً ينقل عن الملة، وفي تسميته كفراً دليل على أنه من الكبائر. فيض القدير للمناوي ج ٧ ص ٥.

(٢) رواه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٢١٥، وابن ماجه في سننه كتاب الفرائض باب من أنكر ولده ج ٢ ص ٩١٦ رقم ٩٧٤٤، وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح - مصباح الزجاجة ج ١ ص ٤٠٨، وقال الشيخ الألباني: حسن صحيح - صحيح ابن ماجه للألباني ج ٨ ص ٢٩. واللفظ لابن ماجه.

حقيراً، ومثله من ادعى نسباً لا يعرفه أي لا يتصل به فمن فعل ذلك فقد كفر بنعمة الله.

وروى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَلَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ احْتَجَبَ اللَّهُ مِنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَى رُءُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ»^(١).

وجه الدلالة: دل الحديث على خطورة إدخال المرأة على زوجها من ليس منه، وذلك لما فيه من خلط الأنساب، كما دل على خطورة تخلي الرجل عن ولده بنفسه نسبه، لذلك شدد النبي صلى الله عليه وسلم الوعيد على من ألحقت بزوجه نسباً ليس منه، وعلى من نفى نسب ولده^(٢).

يقول الإمام الدهلوي -رحمه الله- في تعليقه على هذا الحديث: (لما كانت المرأة مؤتمنة في العدة ونحوها مأمورة أن لا تلبس عليهم أنسابهم، وجب أن ترهب في ذلك وإنما عوقبت على هذا لأنه سعى في إبطال مصلحة ومناقضة لما في جبلة النوع، وذلك جالب بغض الملاء الأعلى حيث أمروا بالدعاء لصالح النوع، وأيضاً ففي ذلك تخييب لولده وتضييق وحمل لنقل الولد على آخرين، والرجل إذا أنكر ولده فقد عرضه للذل الدائم والعار الذي لا ينتهي حيث لا نسب له، وأضاع نسمة حيث لا منفق عليه وهو يشبه قتل الأولاد من وجه، وعرض والدته للذل الدائم والعار الباقي طول الدهر)^(٣).

(١) رواه أبوودود في سننه - كتاب الطلاق باب في التغليظ في الانتفاء ج ٢ ص ٢٧٩، والحاكم في المستدرک - كتاب الطلاق ج ٢ ص ٢٢٠ رقم ٢٨١٤، وقال عنه حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، والبيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ٤٠٢ رقم ١٥١١٠، والنسائي في سننه كتاب الطلاق - باب التغليظ في الانتفاء من الولد ج ٦ ص ١٧٩ رقم ٣٤١٨، قال ابن حجر في سننه: عبيد الله ابن يوسف حجازي ما روى عنه سوى يزيد بن الهاد - فتح الباري ج ١٢ ص ٥٤. واللفظ لأبي داود.

(٢) سبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ٥٣٢.

(٣) حجة الله البالغة للدهلوي ج ٢ ص ١٤٤ ط دار التراث القاهرة.

وعلي هذا فإذا تزوج رجل بامرأة، وهو مما يولد له، ووطئها ولم يشاركه أحد في وطئها بشبهة ولا غيرها، ولم يرها تزني، ولم يخبر عنها بالزنا، وأتت بولد لأكثر من ستة أشهر، ولم ير في ولده شبهاً منكراً، فإنه يحرم عليه لعانها، كما يحرم عليه نفى نسب ولده.

وبناء على هذا يتضح لنا أن التشريع الإسلامي لم يترك النسب لأصحابه يدعونه إن شاءوا وينفونهم إن رغبوا، ولو خالف الواقع دعواهم في الأولي، ونفيهم في الأخرى، بل جعلت الشريعة الإسلامية نفى النسب بأحد الطرق المشروعة، حيث لا تقبل الشريعة الإسلامية نفى النسب بعد ثبوته مهما كان الحامل عليه أو الداعي إليه إلا عن طريق واحد، وهو اللعان فقط بشروطه المعتبرة، فلا ينفي ولد إلا بلعان، حتى ولو كان بأحد الوسائل الحديثة مثل البصمة الوراثية.

فقد أصدر المجمع الفقهي الإسلامي في مكة المكرمة في دورته السادسة عشرة في الفترة ما بين ٢١-٢٦ شوال ١٤٢٢هـ الموافق ٥-١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢م جملة من القرارات منها: عدم جواز الاعتماد على البصمة الوراثية في نفى النسب، ولا يجوز تقديمها على اللعان، كما لا يجوز استخدام البصمة الوراثية بقصد التأكد من صحة الأنساب الثابتة شرعاً، ويجب على الجهات المختصة منعه وفرض العقوبات الزاجرة؛ لأن في ذلك المنع حماية لأعراض الناس وصوناً لأنسابهم.

ويرى بعض الفقهاء أن الاعتماد على البصمة الوراثية أو الحمض النووي جائز في حال نفى النسب أو إثباته بلا تفريق ما دامت النتيجة للبصمة قطعية؛ لأن اللعان مشروط في الشرع بعدم وجود البينة، قال -تعالى-: {وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ} (١). ونتائج البصمة بينة قوية وقطعية فلا وجه للعان في هذه الحال؛ ولما في

(١) سورة النور: الآية ٦.

ذلك من الستر على المرأة وإثبات براءتها.. وهنا للقاضي أن يجيل الزوجين لفحوص الحمض النووي قبل إيقاع اللعان^(١).

الوسيلة الثانية: تحريم التبني

وقد بلغ حرص الإسلام في الحفاظ على الأنساب أن حرّم التبني والادعاء تحريماً قاطعاً، ونفى أن يكون التبني سبباً لثبوت النسب.

قال الله تعالى: { وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ }^(٢).

وقال الله تعالى: { ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ }^(٣).

وجه الدلالة:

في هاتين الآيتين دلالة على وجوب نسب الأبناء لآبائهم مع تحريم نسب الأبناء إلى غير الآباء وهو ما يعرف بالتبني، بل إن الواجب أن ينسب الرجل إلى أبيه؛ لأنه هو العدل والقسط^(٤).

فهذه الأحكام الصريحة تبين أن التبني أي ادعاء أولاد الغير مجرد كلام يخرج من الفم لا يكون هذا الغريب ابناً شرعياً، لأنه كذب وافتراء إذ لا قرابة تربط الطرفين ولا تشدهما مودة بل تبقى عقدة ثابتة في نفس كل منهما نحو الأحر ونحو المجتمع الذي حرّمها من البنوة والأبوة الشرعية، فمن تبني لقيطاً أو مجهول النسب دون أن يدعي أنه ولده، لم يكن ولده حقيقة، فلا يثبت التوارث بينهما، ولا تجري عليه أحكام التحريم

(١) نفى النسب في الفقه الإسلام ودور الحقائق العلمية المعصرة فيه - د. مازن إسماعيل هنية - د. أحمد ذياب شودخ ص ١٥ - ٢٠ بحث في مجلة الجامعة الإسلامية بغزه العدد الثاني يونية ٢٠٠٨م.

(٢) سورة الأحزاب من الآية: ٤.

(٣) سورة الأحزاب من الآية: ٥.

(٤) تفسير ابن كثير ج ٣ ص ٤٦٧.

بالقراءة. ومن كان له أب معروف نسب إلى أبيه، ومن جهل أبوه دعي مولياً وأخاً في الدين، منعاً من تغيير الحقائق، وحفظاً لحقوق الآباء والأولاد من الضياع أو الانتقاص، وتوفيراً لوحدة الانسجام في الأسرة، فكثيراً ما أساء الولد المتبني للزوجين وأقاربهما في العرض والمال.

لكن لم يمنع الإسلام تربية ولد لقيط وتعليمه، ثم حجه عن الأسرة بعد البلوغ أو قبله بقليل، وإنما فتح باب الإحسان إليه على أوسع نطاق، وعدّ ذلك إنقاذاً للنفس من الهلاك، وإحياءً لنفس بشرية، ومن أحياء نفساً فكأنما أحياء الناس جميعاً.

وبذلك يتبين أن الإسلام منع الناس من تغيير الحقائق، وصان حقوق الورثة من الضياع أو الانتقاص، وانطلاقاً من هذا الحكم الإلهي الواضح الصريح ينبغي مراعاة حفظ الأنساب في كافة الإجراءات الطبية التي تتعلق بالحمل والإنجاب، ولاسيما منها التقنيات الحديثة التي أتاحت لنا طرائق شتى للإنجاب قد يشوبها احتلاط في الأنساب إذا لم توضع لها ضوابط صارمة.

الوسيلة الثالثة: استلحاق ولد الزنا إلى أبيه إذا كانت أمه غير فراش

قد تنزلق المرأة وتقع في الخطيئة وتحمل فيألى من ينسب هذا الولد؟ إذا كانت الزانية فراشاً^(١) لزوج أو سيد، وجاءت بولد، فإنه لا يلحق بالزاني ولو استلحقه، ولا ينسب إليه، وإنما ينسب لصاحب الفراش وإن خالفه في اللون والشبه، ولا ينتفي عنه بدعوى الزاني إلا أن ينفية الزوج بلعان^(٢).

(١) الفراش في اللغة: زوجة الرجل، قيل: ومنه (فرش مرفوعة)، والجارية يفترشها الرجل. القاموس المحيط ج ١ ص ٧٧٥ ط: مؤسسة الرسالة بيروت.

والاصطلاح: تعين المرأة لماء الزوج بحيث يثبت منه نسب كل ولد تلده. العناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٣٥٦ ط: دار الفكر.

(٢) بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٤٢، التمهيد ج ٨ ص ١٨٣، الحاوي الكبير ج ٨ ص ١٦٢، المغني ج ٦ ص ٢٢٨، المحلى لابن حزم ج ١٠ ص ٣٢٢، ٣٢٣، البحر الزخار ج ٦ ص ٣٦٥ ط: دار الكتاب الإسلامي.

قال ابن قدامة - رحمه الله - : "وأجمعوا على أنه إذا ولد على فراش رجل فادعاه آخراً أنه لا يلحقه"^(١).

ويستدل على ثبوت ولد الزنا إلى صاحب الفراش لا إلى الزاني بالأحاديث الصحيحة ومنها:

١- ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ"^(٢).

٢- ما رواه عمرو بن شعيب رضي الله عنه عن أبيه عن جده قال: قام رجلٌ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فُلَانًا ابْنِي، عَاهَرْتُ بِأُمِّهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَا دَعْوَةَ فِي الْإِسْلَامِ ذَهَبَ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»^(٣).

وجه الدلالة:

فهذان الحديثان يدلان على أن من ولد على فراش رجل فإنه يلحق به، ولا يلحق بالزاني الذي يدعيه، وذلك أن أهل الجاهلية كانوا يقتنون الإماء ويقررون عليهن الضرائب فيكتسبن بالفجور فمن ادعاه من الزناة، واعترفت الأم بأنه له ألحقوه به، فأبطل النبي صلى الله عليه وسلم حكم الجاهلية، وألحق الولد بالفراش وجعل للزاني الخيبة والحرمان^(٤).

أما إذا كانت الأم غير فراش وولدت ولداً، واستلحقه الزاني فإن ولد الزنا ينسب إلى الزاني إذا استلحقه قال بذلك الشعبي وإسحاق بن راهويه وسليمان بن يسار وهو

(١) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٢٢٨.

(٢) رواه البخاري ومسلم - صحيح البخاري - كتاب الحدود باب للعاهر الحجر ج ٦ ص ٢٤٩٩ رقم ٦٤٣١، صحيح مسلم كتاب الرضاع - باب الولد للفراش ج ٢ ص ١٠٨١ رقم ١٤٥٨.

(٣) رواه أبو داود - كتاب الطلاق - باب الولد للفراش ج ٢ ص ٢٨٣ حديث رقم ٢٢٧٤، وأحمد في مسنده ج ١١ ص ٢٢٥، قال ابن حجر / والحديث حسن صحيح. فتح الباري ج ١٢ ص ٣٤.

(٤) أحكام القرآن للحصاص ج ٥ ص ١٥٩، فتح الباري ج ١٢ ص ٣٣: ٣٧، شرح صحيح مسلم للنووي ج ١٠ ص ٣٧.

اختيار ابن تيمية وتلميذه ابن القيم^(١)، وهو قول الحسن البصري وابن سيرين بشرط أن يقام الحد على الزاني^(٢).

وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية إلى أن ابن الزنا لا ينسب إلى الزاني ولو استلحقه ولو كانت أمه غير فراش^(٣).

ويرجع سبب اختلاف الفقهاء إلى اختلافهم في اعتبار الماء الذي يخلق الله منه الولد هل هو وحده السبب في التنسيب، لأنه الأمر الطبيعي، أم أن السبب هو الماء، وعلاقة الزوجية معاً، لأنها الأمر المشروع وما عداه باطل؟

واستدل أصحاب الرأي الأول بما روى عن عائشة - رضي الله عنها - في قصة عتبة الذي عهد إلى أخيه سعد، أن ابن وليدة زمعة مني، وقال عبد بن زمعة هو أخي وابن وليدة أبي، ولد على فراشه، فقال النبي ﷺ: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" ثم قال لسودة بنت زمعة - رضي الله عنها - زوج النبي ﷺ: "احتجني منه" لما رأى من شبهه بعتبة فما رآها حتى لقي الله^(٤).

وجه الدلالة:

أن النبي ﷺ قد أحق الولد بالفراش، لأن هذا أصل ظاهر لا يعارض بدعوى النسب من الزاني، إلا أن النبي ﷺ لما رأى علامات الشبه بين الولد وعتبة بن أبي وقاص، أمر

(١) المغني ج ٦ ص ٢٢٨، المبدع ج ٨ ص ١٠٦، زاد المعاد ج ٥ ص ٤٢٥ ط: مؤسسة الرسالة، فتاوى ابن تيمية ج ٣١ ص ٣٧٤.

(٢) المغني ج ٦ ص ٢٢٨.

(٣) المسبوط ج ١٧ ص ١٥٤، بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٤٢، شرح الخرشبي ج ٦ ص ١٠١، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٢١٨، الإقناع ج ٢ ص ١٣١، نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٢٧، المغني ج ٦ ص ٢٢٨، المبدع ج ٨ ص ١٠٦، المحلى ج ١٠ ص ٣٢٣.

(٤) رواه البخاري ومسلم: صحيح البخاري - كتاب البيوع باب تفسير المشبهات ج ٢ ص ٧٢٤ رقم ١٩٤٨ وصحيح مسلم كتاب الرضاع باب الولد للفراش ج ٢ ص ١٠٨٠ حديث رقم ١٤٥٧ واللفظ للبخاري.

سوده - رضي الله عنها - بالاحتجاب، فلو لم يكن هنا اعتبار لصاحب الماء لما أمرها بالاحتجاب منه، ولولا الفراش لثبت نسب ولد الزنا من الزاني^(١).

واستدل أصحاب الرأي الثاني بما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ"^(٢).

وجه الدلالة:

أن النبي صلى الله عليه وسلم قصر النسب على الفراش، فلا ولد لمن لا فراش له، والزاني لا فراش له، فإلحاق ولد الزنا بالزاني إلحاق للولد بغير الفراش، ومخالفة لحرمان العاهر^(٣).

ومما لا شك فيه أن الشارع الحكيم متشوف لحفظ الأنساب ورعاية الأولاد، والقيام عليهم بحسن التربية والإعداد وحمایتهم من التشرذم والضياع، وفي نسبة ولد الزنا إلى أبيه تحقيق لهذه المصلحة، خصوصاً أن الولد لا ذنب له، ولا جناية حصلت منه، فكيف يتحمل جريرة غيره، ويقطع نسبه عمن يستلحقه ويدعيه ولا ينازعه أحد، ولو نشأ ولد الزنا من دون أب ينسب إليه ويعني بتربيته والإنفاق عليه لأدى ذلك - في الغالب - إلى تشرده وضياعه وانحرافه وفساده، وربما نشأ حاقداً على مجتمعه، مؤذياً له بأنواع الإجرام والعدوان.

وعلى هذا فإن أري جواز أن ينسب ولد الزنا إلى أبيه الذي خلق من مائه إذا أقر به أو ادعاه إذا لم تكن أمه متزوجة؛ لأن في هذا القول سترًا للزانيين، وتشجيعاً لهما على التوبة والاستقامة، وحثاً للزاني على نكاح من زنا بها وإعفافها، وستر أهلها وولدها، وفيه حل لمشكلة هؤلاء الأولاد الناجمين من الزنا، فلا يشعرون بأنهم ولدوا في

(١) فتح الباري ج ١٢ ص ٣٧، مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣٢ ص ٨٧.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أحكام القرآن للحصاص ج ٥ ص ١٦٠، شرح صحيح مسلم للنووي ج ١٠ ص ٣٧، بدائع الصنائع ج ٦ ص ٢٤٢.

الحرام والظلام، ولا يحسون بالقهر والظلم إثر ما وقع عليهم، فينشأون مع إخوانهم من النكاح الصحيح نشأة صالحة وينتسبون إلى أسرة يهتمهم سمعتها، والمحافظة على شرفها وكرامتها.

فقد روي عن أبي حنيفة أنه قال: "لا أرى بأساً إذا زنى الرجل بالمرأة فحملت منه أن يتزوجها مع حملها ويستتر عليها والولد ولد له"^(١).

(١) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٤٩، المغني ج ٦ ص ٢٢٨.

المبحث الثاني حق المحضون في الرضاع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية الرضاع للمحضون.

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في الرضاع.

المطلب الأول: أهمية الرضاع للمحضون

تؤثر التغذية على حالة الطفل الصحية، إذ إن التغذية عملية أساسية للنمو والتطور الطبيعي للطفل، كما أن نقص الغذاء أو سوء اختياره يؤدي إلى كثير من أمراض نقص وسوء التغذية، كما يؤدي كذلك إلى ضعف مقاومة الجسم وتعرضه للإصابة بالأمراض التي قد ترفع من معدل الوفيات بين الأطفال.

ولما كان خير غذاء للطفل في مقتبل عمره هو إرضاعه لبن الأم، لذا أمر الله (ﷺ) الوالدات بإرضاع أولادهن، يقول الله تعالى: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ} (١).

وجه الدلالة: في هذه الآية الكريمة أمر من الله (ﷺ) أخرج مخرج الخبر مبالغةً، ومعناه: الوجوب. أي: أنه يجب على الأم إرضاع ولدها، إن لم يكن عذر مانع من مرض وغيره (٢).

فإن الله -تبارك وتعالى- امتن على كل إنسان بنعمة عظيمة، تتجسد هذه النعمة في هذا اللبن الذي هو سائل كامل الغذاء يحتوي على كل العناصر الغذائية التي يحتاج إليها جسم الإنسان في حفظه، ونمائه، وتقويته، وخصوصاً اللبن الذي يخرج في الأيام الأولى

(١) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

(٢) تفسير القرآن الحكيم المسمى تفسير المنار - السيد محمد رشيد رضا - ج ٢ ص ٣٢٤ بتصرف ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

للولادة، فبالإضافة إلى كونه غذاء فإنه يسهم كما يقول الأطباء اليوم في تقوية وتنمية جهاز المناعة في الجسم للقضاء على الجراثيم التي قد تدخل إلى الجسم. فلبن الأم شيء ضروري للولد، والأطباء يعرفون الطفل الذي يعتمد على ثدي أمه من الاطمئنان الذي يتمتع به ظاهراً عليه، فضلاً عن علامات الصحة البادية، وقد ثبت احتواء لبن الثدي على أجسام مضادة لأمراض كثيرة وهو ما لا يمكن إضافته للألبان الصناعية^(١).

يقول الدكتور صلاح عبد الغني: (إن للإرضاع الطبيعي فوائد نفسية واجتماعية كبيرة، فالطفل بحاجة ماسة إلى الالتصاق بأمه والشعور بما مادياً وإلى المص من ثديها والحملقة في وجهها والشعور بعطفها وحنوها أثناء الرضاعة، إن هذا لازم لبناء شخصية الطفل السوية السليمة وحسن تطوره وتجنبيه الانحرافات السلوكية المختلفة فالطفل الذي يرضع من ثدي أمة أكثر اطمئناناً وثقة وسعادة وعندما يكبر يكون أكثر عطاءً ومؤالفة وائتلافاً)^(٢).

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في الرضاع

الوسيلة الأولى: إيجاب الرضاع على الأم

من المقرر أن الأم هي أقرب الناس إلى ولدها، وأن لبنها هو أفضل غذاء له من غيره، لملائمته حال الطفل في درجات تطوره، ولذلك فإنه يجب على الوالدة إرضاع وليدها ديانة إذا كانت قادرة على إرضاعه، سواءً كانت في عصمة أبيه أم لا؛ فإن امتنعت كانت آثمة أمام الله عز وجل لإضرارها بالطفل وهذا باتفاق الفقهاء^(٣).

(١) دستور المهن في الإسلام - عباس حسن الحسيني ص ٣٩٩ - ط مؤسسة الأسعد القاهرة.
(٢) تربية الأولاد وبر الوالدين - د/ صلاح عبد الغني ص ٦، ص ٣٣ ط الدار العربية للكتاب الطبعة الأولى.

(٣) بدائع الصنائع للكاساني ج ٥ ص ١٧٧، شرح منح الجليل للشيخ محمد عليش ج ٢ ص ٥١٤ ط دار صادر بيروت، مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٩، المغني ج ٩ ص ٣١٣.

أما وجوبه عليها قضاء فإن الفقهاء فرقوا بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا لم يتعين الإرضاع عليها

فجمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة ذهبوا إلى أن الرضاع ليس واجباً عليها قضاءً، فلا يستطيع القاضي إجبارها عليه، كما أنه لا يستطيع الأب أن يجبرها على إرضاع وليدها، سواءً كانت شريفة أم من مرتبة أدنى، وسواءً كانت زوجته أم مطلقة منه^(١).

وذهب المالكية وابن تيمية إلى أنه يجب عليها قضاء، فتجبر عليه إذا كانت زوجة لأبيه، أما المطلقة فلا إرضاع عليها، وقيدها المالكية بغير الشريفة؛ فإن كانت شريفة فلا يجب عليها^(٢).

وسبب اختلافهم هو: هل آية الرضاع متضمنة حكم الإرضاع: أعني إيجابه أم متضمنة أمره فقط؟

فمن قال: أمره فقط قال: لا يجب عليها الإرضاع: إذ لا دليل هنا على الوجوب، ومن قال: تتضمن الأمر بالرضاع وإيجابه وأنها من الأخبار التي مفهومها مفهوم الأمر قال: يجب عليها الإرضاع، وأما من فرق بين الدنيئة والشريفة فاعتبر في ذلك العرف والعادة^(٣).

والقول الراجح:

أن الأم تجبر على إرضاع ولدها سواءً كانت شريفة أم دنيئة؛ لأن الرضاعة من تدي الأم أفضل الوسائل لتغذية الطفل، بل إن حرمان الطفل من الرضاعة من أمه هو بداية

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٤ ص ٢١٩، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ج ١ ص ٤٩٧، معنى المحتاج ج ٣ ص ٤٤٩، المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ٣١٢

(٢) شرح منح الجليل ج ٢ ص ٤٥١، بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ج ٢ ص ٦٦، المغنى لابن قدامة ج ٩ ص ٣١٢

(٣) بداية المجتهد لابن رشد الحفيد ج ٢ ص ٦٦ ط: مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة ١٩٨٢ م.

الشقاء للطفل ولأسرته.

كما أن اجتهاد الفقهاء الذين ذهبوا إلى عدم إجبار الأم على الرضاع قضاءً، يقوم على أساس أنه إذا امتنعت الأم عن الرضاع فسترضع له أخرى أي أن مدار اجتهادهم الرضاعة الطبيعية، وربما كان هذا الأمر موجوداً في زمانهم، أما زماننا فلا يوجد مرضعات، فكان القول بوجود الإجبار هو الأولى.

هذا فضلاً على أن لبن الأم من الناحية الصحية أفضل للطفل، فإن الاضطرابات المعدية والمعوية قلما توجد مع استخدام الرضاعة الطبيعية من ثدي الأم على عكس اللبن الصناعي الذي كثيراً ما يصاحبه اضطرابات معدية ومعوية دلت على ذلك تقارير هيئة الصحة العالمية لعام ١٩٨٠م التي أشارت إلى أن أكثر من عشرة ملايين طفل قد لقوا حتفهم نتيجة عدم إرضاعهم من أمهاتهم؛ هذا علاوة على أن السعرات الحرارية التي تحتويها كمية من لبن الأم تفوق كثيراً ما يحتوي عليه اللبن الصناعي من السعرات الحرارية الموجودة في نفس الكمية؛ لذلك فإن الطفل يحصل على كمية أكبر من الطعام ويزيد وزنه بسرعة.

أما عن الناحية النفسية فإن معظم البحوث ذهبت إلى أن الرضاعة الطبيعية خاصة في العام الأول تفضل عن الرضاعة الصناعية لأنها تقوي الرابطة الانفعالية والاجتماعية بين الأم والطفل، فبقاء الطفل ملتصقاً بصدر أمه أثناء الرضاعة يشبع احتياجاته العاطفية والنفسية ويغمره بشعور حار من الأمان والاطمئنان، كما أن للرضاعة الطبيعية أثر عظيم من الناحية الاجتماعية، وذلك عن طريق فرض القيم والمبادئ والمعايير الاجتماعية والعادات والأعراف والتقاليد التي تمكنه في مستقبل حياته من التفاعل الاجتماعي السليم مع مختلف مواقف الحياة^(١).

(١) د. هلاي عبد اللاه، د. خالد محمد - ص ١٦٩ - حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية - ط مكتبة الأسرة - ط ٢٠٠٨م.

الحالة الثانية: إذا تعين الرضاع عليها.

إذا تعين الرضاع على الأم فإنه يجب عليها قضاء؛ فتجبر على إرضاع الصغير المحضون، وذلك حماية له من الهلاك، سواء كانت زوجة لأبيه أم لا، وهذا اتفاق الفقهاء وذلك في حالات ثلاث:

١- إذا لم يقبل الطفل ثدي غيرها.

٢- إذا لم يجد الأب من ترضعه.

٣- إذا لم يكن للأب ولا للولد الصغير مال أو مات الأب^(١).

والدليل على تعين الرضاع على الأم في هذه الحالات الثلاث قوله -تعالى-: {وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ}^(٢).

وجه الدلالة:

في هذه الآية الكريمة أمر من الله ﷻ أخرج مخرج الخبر مبالغة ومعناه الوجوب إن خص بما إذا لم يرضع الصبي إلا من أمه، أو لم يجد له مرضعة، أو عجز الوالد عن الاستئجار وعبر عنهن (بالوالدات) لاستعطافهن نحو أولادهن، والحكم هنا عام للمطلقات وغيرهن كما يقتضيه الظاهر^(٣).

لكن إذا رفضت الأم أن ترضع فهل يسقط حقها في الحضانة أم لا؟

حق الحضانة في التربية لا يسقطه ولا يؤثر فيه حق الإرضاع، فإذا كانت الحضانة الأم وهي مما لا يرضع، أو كانت الحضانة غيرها واستأجر الأب مرضعة واشترط عليها

(١) البحر الرائق ج ٤ ص ٢١٩، شرح منح الجليل ج ٢ ص ٤٥١، مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٤٩، المغني ج ٩ ص ٣١٢.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

(٣) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي ج ٢ ص ١٤٥ ط دار إحياء التراث العربي بيروت، تفسير الكشاف للزمخشري ج ١ ص ٢٧٧: ٢٧٥ ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى.

في العقد أن ترضع الصغير عند الأم فإن الشرط ينفذ وتلتزم الظئر بمقتضاه أن تمكث عند الأم، أما إذا لم يكن قد اشترط عليها هذا في العقد فإن الظئر لا تجبر على المكث عند الأم، إنما تكون مخيرة في أن تدخل عند الأم لترضع الصغير وبعد إرضاعه ترجع إلى بيتها أو أن تطلب إخراج الولد إلى فناء الدار لكي ترضعه ثم تدخل إلى أمه أو أن تحمل الطفل معها إلى البيت، وهذا لا يسقط حق الأم في أن تطلب مرضعة ترضع الصغير وهو عندها حالة عدم رضا الأم بخروج ولدها إلى المرضعة في فناء الدار أو الذهاب به إلى بيتها^(١).

وقد أخذ القانون المصري بما قرره فقهاء الحنفية في أنه إذا أبت الأم أن ترضع ولدها في الأحوال التي لا يتعين عليها إرضاعه فإنه يجب على الأب أن يستأجر مرضعة ترضعه عند أمه، وفي هذا رعاية لحق الأم في الحضانة وفيه صيانة للولد^(٢).

الوسيلة الثانية: حرمة فطام الطفل قبل إتمام الحولين إذا انفرد به أحد الوالدين

ولما كان الرضاع من الحقوق الأساسية للطفل ويلعب دوراً هاماً في نموه، ويزود جسمه بالطاقة التي يحتاج إليها للقيام بنشاطه، وتكوين الخلايا، وزيادة مناعة الجسم ضد الأمراض، لهذا فقد حرم الإسلام فطام الطفل قبل إتمام الحولين إذا انفرد أحد الوالدين بذلك دون مشاورة الآخر يقول الله -تعالى-: {فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا} ^(٣).

(١) المبسوط - ج ٥، ص ٣٠٨، حاشية رد المختار - ج ٢، ص ٩٢٩

(٢) الشيخ/ محمد أبو زهرة - الأحوال الشخصية - ص ٤٠٤ ط دار الفكر العربي - ط ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، د. أحمد إبراهيم - المستشار واصل علماء الدين - أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية والقانون معلقاً عليها بأحكام محكمة النقض - ص ٥٧٠ - ط ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، د. عبد العزيز عامر - الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية فقهاً وقضاءً - ص ١٨٧ - ط دار الفكر العربي - ط ١٩٨٦م.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

وجه الدلالة: أن الله (ﷻ) لما جعل مدة الرضاع حولين بين أن فطامهما هو الفطام، وفصالهما هو الفصال ليس لأحد عنه منزع، إلا أن يتفق الأبوان على أقل من ذلك العدد من غير مضارة بالولد فذلك جائز بهذا البيان^(١).

ويؤخذ منه أن انفراد أحدهما بذلك دون الآخر لا يكفي ولا يجوز لواحد منهما أن يستبد بذلك من غير مشاورة الآخر، وهذا فيه احتياط للطفل وإلزام للنظر في أمره وهو من رحمة الله بعباده حيث حجر على الوالدين في تربية طفلهما وأرشدتهما إلى ما يصلحهما ويصلحه^(٢).

وبهذا يتبين أن الإسلام راعى مصلحة الطفل المحضون وحقه في الرضاع بعدم جواز فطامه قبل الحولين إذا انفرد أحد الوالدين بذلك دون مشاورة الآخر، وذلك لما للرضاع من أهمية كبرى في نمو جسده، وحفظه من الأمراض.

الوسيلة الثالثة: منع الحدود والقصاص من الأم حتى تتم الرضاع

وفي سبيل الحرص على لبن الأم منع الشرع الحكيم إقامة الحدود عليها أو القصاص منها حتى ترضع صغيرها أو تطفمه، فإن انفطم أقيم عليها الحد واقتص منها.

فقد روى أن امرأة - يعنى من غامد^(٣) - أتت النبي ﷺ فقالت إنني قد فجرتُ. فقال «ارجعي». فرجعت فلما كان العُدُّ أتته فقالت لعنك أن تردني كما رددت ماعز ابن مالك فوالله إنني لحبلى. فقال لها «ارجعي». فرجعت فلما كان العُدُّ أتته فقال لها «ارجعي حتى تلدي». فرجعت فلما ولدت أتته بالصبي فقالت هذا قد ولدته. فقال لها «ارجعي فأرضعيه حتى تطفميه». فجاءت به وقد فطمته وفي يده شيء

(١) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١١٣.

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٨٥.

(٣) غامد: بغين معجمة ودال مهملة هي بطن من جهينة قاله النووي. واسم هذه المرأة: سبيعة، وقيل: ابنة فرج.. عون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق أبادي ج ١٨ ص ١٠٩، الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة - الخطيب البغدادي ج ١ ص ١٦٠.

يَأْكُلُهُ فَأَمَرَ بِالصَّبِيِّ فَدْفِعَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا وَأَمَرَ بِهَا
فَرُجِمَتْ....^(١).

يقول الإمام مالك - رحمه الله -: (فيهم إن رجموها بعد الوضع وتركوا الصبي فإنه
سيموت فتكون قد كفت عنها وهي حامل لأجل الصبي وقد قتلته بعد الولادة
بتركها إياه بلا رضاع)^(٢).

ومن هنا ندرك مدى حرص الشريعة الإسلامية في المحافظة على حياة الطفل
المحزون، وذلك بتأخير العقوبة على أمه، حفاظاً على حقه في الحياة، والتي هي أحد
مقاصد الشريعة الخمس.

* * *

(١) رواه أحمد في مسنده ج ٦ ص ٤٧٧ رقم ٢٢٤٤٠، وأبو داود في سننه كتاب الحدود - باب المرأة
التي أمر النبي ﷺ برجمها من جهنمة ج ٤ ص ٢٥٩ رقم ٤٤٤٤ وقال الألباني: صحيح. صحيح وضعيف
سنن أبي داود ج ٩ ص ٤٤٢.

(٢) المدونة الكبرى ج ٤ ص ٥١٤.

المبحث الثالث

حق المحضون في الرعاية الصحية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية الرعاية الصحية للمحضون.

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في الرعاية الصحية.

المطلب الأول: أهمية الرعاية الصحية للمحضون

الأطفال هم جيل المستقبل وأمل الأمة، وحاضرها ومستقبلها، فإن كان الطفل قوياً صحيحاً سارت الأمة في درب الأمم المتقدمة، وإن كان ضعيفاً خارت الأمة وضعفت عن مقاومة الأمم المتداعية عليها، لذا كانت حماية الطفل المحضون ووقايته من المشكلات الصحية أمراً بالغ الأهمية خاصة وأن الوقاية خيرٌ من العلاج. من هنا كان واجباً على الآباء الاهتمام بالأبناء والعناية بهم صحياً، وذلك لتجنب الطفل كثيراً من الأمراض؛ لأن الطفل في هذه المرحلة لا يعي من أمر نفسه شيئاً، فهو لا يملك القدرة على معالجة نفسه بنفسه لذلك أناط الشارع الحكيم هذه المسؤولية الخطيرة بالآباء أولاً. يقول الله - سبحانه وتعالى -: {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} (١).

وجه الدلالة: فقد دلت الآية الكريمة على أن على والد الطفل نفقة الوالدات وكسوتهن بالمعروف (٢)، وأن رزق الوالدات لما وجب على الأب بسبب الولد وجب عليه رزق الولد بطرق الأولى، وحين ثبتت نفقته بطريق الأولى تبين أن نفقة الوالدة هي نفقة الولد؛ لأن الولد يحتاج إليها في الخدمة والتربية والرضاع، فإيجاب نفقتها عليه

(١) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

(٢) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٢٨٤.

إيجاب نفقته عليه إذ ليست النفقة سوى إخراج ما يحتاجه إليه لكفايته^(١)، والنفقة الواجبة على الوالد تجاه الولد تشتمل على عدة أمور منها توفير الغذاء الصالح والعلاج اللازم والمسكن المناسب والكساء الملائم، وذلك حتى لا يتعرض الأولاد للأسقام والأمراض والأوبئة، وحتى ينشئوا نشأة صحية سليمة فلا خير في مجتمع يعج بالمرضى والموبوعين.

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق الحضانة في الرعاية الصحية

الوسيلة الأولى: الالتزام بالتطعيم

من حق الأبناء على الآباء الاهتمام والعناية بهم صحياً؛ لأن الطفل الحضانة في فترة الحضانة لا يعي من أمر نفسه شيئاً، فهو لا يملك القدرة على تمكنه من معالجة نفسه بنفسه.

لذلك: فإن الواجب على ولي الحضانة تطعيمه وتحصينه بالطعوم الواقية له من الأمراض المعدية^(٢)؛ لأن تطعيم الأطفال في سن الحضانة ضد الأمراض المعدية فيه تجنب للمفاسد التي قد تحدث نتيجة إصابتهم بهذه الأمراض، ومنعاً عن كونهم سبباً في عدوى الآخرين فما أمكن تجنبه بالتطعيم والتحصين لا ينتظر فيه إلى حين العلاج بالدواء^(٣).

(١) شرح فتح القدير ج ٤ ص ٤١١ ط دار الفكر.

(٢) الأمراض المعدية هي: الدرن - الدفتريا - السعال الديكي - التيتانوس - شلل الأطفال - الحصبة - التهاب الكبد ب - هذه هي الأمراض التي يلزم ولي الطفل القيام بتطعيمه منها. كما أن هناك بعض الأمراض التي تصيب الطفل في سن الحضانة: أمراض الجهاز الدوري مثل: روماتيزم القلب - البلهارسيا. ينظر: صحة الطفل للدكتور/ محمود محمد حسن ص ٣٠٤، ٣٠٥ طبعة: مطبعة مؤسسة يوم المستشفيات بالقاهرة.

(٣) تربية الأولاد في الإسلام للشيخ / عطية صقر ج ٤ ص ١٧٣ "موسوعة الأسرة تحت رعاية الإسلام" طبعة: مكتبة وهبة الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م، دستور المهن في الإسلام ص ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٥ بتصرف وتلخيص.

والذي يلزم بالتطعيم هو والد الطفل، فإذا لم يوجد فالشخص الذي يكون الطفل في حضنته، سواء أكانت الأم أو من يليها من الحاضنات، أو الجهة التي يُسَلَّم إليها الطفل أو تأويه أو يودع فيها.

وإذا كان القانون الوضعي قد أوجب تطعيم الطفل وتحصينه بالطعوم الواقية له من الأمراض^(١)، فإن التشريع الإسلامي قد سبق كل قوانين العالم في المحافظة على الطفل والعناية به، ولهذا فقد أحاط الطفل منذ ولادته بل قبل ولادته، بسياج قويم ومتين من التعاليم الإسلامية والقواعد الشرعية التي تحفظ عليه حياته وتحميه من الوقوع في كثير من الأمراض فتحفظ عليه تمتعه بالصحة الجسمية والعقلية والنفسية، وتكفل له حياة سوية متكيفة مع حالته ومع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه.

ومن حسن السياسة الشرعية أن الإسلام أعطى لولي الأمر طبقاً لقاعدة (تصرف الإمام منوط بالمصلحة) أن يتخذ من الإجراءات والتدابير ما يحقق هذه الوقاية؛ لأن فيها مصلحة المسلمين عامة، لذلك ألزم ولي أمر الطفل بالتطعيم والتحصين ضد الأمراض المعدية، كما ألزمه بغرامة مالية في حالة امتناعه^(٢)، وهذا يبين مدى مرونة الإسلام في أخذه بأسباب الحضارة والرقي فيما يفيد، وأنه ليس ديناً منغلماً جامداً يقف أمام ما يستحسنه العقل مما لا يخالف مبدأً دينياً مقررًا^(٣).

الوسيلة الثانية: سلامة الحاضن من الأمراض المعدية والضارة

نظراً لأن آثار الأمراض المعدية التي يصاب بها الولد في مرحلة الحضانة كثيراً ما تبقى معه إلى نهاية عمره، لهذا يُشترط في الحاضن السلامة من الأمراض الخبيثة والمعدية، والأمراض التي لا يرجى شفاؤها، والعايات التي يخشى حدوث مثلها في الولد كالجزام

(١) حقوق الطفل في القانون المصري ص ٢٧٣.

(٢) حقوق الطفل في القانون المصري للدكتورة / نبيلة إسماعيل رسلان ص ٢٧٥.

(٣) تربية الأولاد في الإسلام للشيخ / عطية صقر ج ٤ ص ١٧٣، ١٧٤.

والبرص والسل^(١). وذلك لقوله ﷺ: (لا يوردن ممرض على مصح)^(٢).

فالعزل بين المريض بأحد الأمراض المعدية وبين غيره من الأصحاء من سبل الوقاية التي شرعها الإسلام لسلامة الأبدان حتى لا تنتقل هذه الأمراض من المريض إلى السليم، وهو ما يعرف في العصر الحديث بنظام الحجر الصحي، فالإسلام أول من وضع قانون الحجر الصحي^(٣).

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا عَدْوَى^(٤) وَلَا طَيْرَةَ^(٥) وَلَا هَامَةَ^(٦) وَلَا صَفَرَ^(٧) وَفِرَّ مِنَ الْمَجْدُومِ^(٨) كَمَا تَفِرُّ مِنَ الْأَسَدِ"^(٩).

(١) جاء في سراج السالك ج ٢ ص ١٠٣ (ورابعها السلامة من الأمراض المنفرة طبعاً كجزام وبرص، فمن قام به شيء من هذه الأدواء فلا حضانة له) وجاء في نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٠ (ويشترط أيضاً السلامة من ألم مشغل كفالج، أو موسر في الحركة في حق من يباشرها بنفسه) وجاء في كشاف القناع ج ٥ ص ٤٩٩ (وإذا كان بالأم برص أو جذام سقط حقها في الحضانة).

(٢) رواه البخاري في صحيحه - كتاب الطب - باب لا هامة ج ٥ ص ٢١٧٧ حديث رقم ٥٤٣٧ عن أبي هريرة، ومسلم في صحيحه كتاب السلام - باب (لا عدوى ولا طيرة..) ج ٤ ص ١٧٤٣ حديث رقم ٢٢٢١ واللفظ للبخاري.

(٣) روح الدين الإسلامي تأليف / عفيف عبد الفتاح طبارة ص ٤٤٣ طبعة: دار العلم للملايين بيروت لبنان الطبعة السادسة والعشرون لسنة ١٩٨٥ م.

(٤) عدوى: تعادي القوم: وتعادت الإبل جميعاً أي مَوْتت، وقد تعادت بالقرحة، وتعادي القوم: مات بعضهم إثر بعض في شهر واحد وعام واحد. لسان العرب ج ١٥ ص ٤١.

(٥) الطيرة: مصدر تطير طيرة وتخبر خيرة والطائر عند العرب الحظ السيء وكان يصددهم عن مقاصدهم فنفاه الشرع وأبطله ونهى عنه وأخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع ولا في دفع ضرر، ولأن العرب كان من شأنها عيافة الطير وزجرها والتطير ببارحها ونعيق غرابها وأخذها ذات اليسار إذا أثاروها، فسموا الشؤم طيراً وطائراً وطيرة لتشاؤمهم بها. لسان العرب ج ٤ ص ٥١١، ٥١٢.

(٦) هامة: الرأس وقيل هي البومة، فإن العرب كانت تقول إن عظام الموتى وقيل أرواحهم تصير هامة فتطير، وأن روح القتيل الذي لم يدرك بثأره تصير هامة فتذوق عند قبره تقول اسقوني اسقوني! فإذا أدرك بثأره طارت فنفاه الإسلام ونهاهم عنه. لسان العرب ج ١٢ ص ٦٢٤.

(٧) الصفر: داء يصيب البطن يصفر منه الوجه، وكانوا يعتقدون أنه يعدي فنفاه النبي ﷺ ينظر: معجم متن اللغة ج ٣ ص ٤٦٢ - لسان العرب ج ٤ ص ٤٦٠.

(٨) المجذوم: جذم. بمعنى قطع والجذام داء معروف لتجذم الأصابع وتقطعها ورجل أجدم ومجذوم: نزل به الجذام فهو مجذوم وهو من الأمراض المعدية. لسان العرب ج ١٢ ص ٨٦: ٨٨.

(٩) رواه البخاري في صحيحه - كتاب الطب باب الجذام حديث ج ٥ ص ٢١٥٨ حديث رقم ٥٣٨٠ ومسلم في السلام باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ج ٤ ص ١٧٤٢ حديث رقم ٢٢٢٠ واللفظ للبخاري.

فالحديث دل على الأمر باجتناّب المخذوم والفرار منه إذا لم يصبر على أذاه وعلى رائقته والرائحة هي أحد أسباب العدوى وكل بقدر الله^(١).

فإن قيل إن قوله ﷺ: (فر من المخذوم فرارك من الأسد) يتعارض مع قوله ﷺ: (لا عدوى ولا طيرة).

فالجواب عنه:

بأن الأمراض لا تعدي بطبيعتها، ولكن الله تعالى جعل من مخالطة المريض للصحيح سبباً لإعداء مرضه، وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب.

فقوله ﷺ في حديث: (لا عدوى) معناه ليس شيء من الأمراض يعدي بطبعه، والأمر في قوله ﷺ: (فر من المخذوم) لكون مخالطة المريض سبباً عادياً في العدوى^(٢).

أما إذا كانت الأمراض الموجودة في الحاضنة بسيطة بحيث لا تؤثر على الولد، أو تمنع من القيام بحضانة الولد فإنها لا تسقط حق الحاضن في الحضانة.

الوسيلة الثالثة: تعويد الطفل على نظافة الجسم

إن المحافظة على صحة الطفل كما تكون عن طريق العلاج من الأمراض التي تصيب بدن الطفل تكون بالوقاية منها قبل الإصابة بها، وقد كان الإسلام سباقاً في وضع أفضل النظم لتحقيق الوقاية الكاملة للأبدان ومنها الطهارة والوضوء قبل الصلاة وغسل اليدين عند تناول المأكّل والمشرب^(٣).

إن عملية غسل الأعضاء المعرضة دائماً للأتربة من جسم الإنسان لاشك أنها في منتهى الأهمية للصحة العامة، فأجزاء الجسم هذه تتعرض طوال اليوم لعدد مهول من الميكروبات، وهي دائماً في حالة هجوم على الجسم الإنساني من خلال الجلد في

(١) الطب من الكتاب والسنة - موفق الدين عبد اللطيف البغدادي ص ٢٠٠ ط دار المعرفة بيروت .

(٢) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٢٩، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣١ .

(٣) دستور المهن في الإسلام - عباس حسن الحسين - ص ٤٠٢، ٤٠٣ .

المناطق المكشوفة منه، وعند الوضوء والغسل تفاجأ هذه الميكروبات بحالة كسح شاملة لها من فوق سطح الجلد خاصة مع التدليك الجيد، وبذلك لا يبقى بعد الوضوء أي أثر من أدران أو جراثيم على الجسم إلا ما شاء الله.

كذلك تقليم الأظفار، فهي إحدى الفطر الخمس التي نص عليها الحديث الصحيح، يقول الرسول ﷺ: "الفطرة خمس: الختان، والاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، وتنف الإبط"^(١).

فالطفل الذي يتعود تقليم الأظفار، يكون قد أبعده يديه عن كثير من الأوساخ التي توجد تحت الأظفار، التي قد تسبب أمراضاً من جراء وضع الطفل يده في فمه^(٢). ومن هنا يتبين إن المنهج الإسلامي يركز على ضرورة الوقاية من الأمراض قبل وقوعها، وهو ما يعرف بالطب الوقائي، حرصاً لصحة نفسية وجسمانية سليمة للطفل المحضون، حتى تحقق له حياة آمنة مطمئنة، خالية من الأمراض والعدوى، وذلك عن طريق نظافة طعامه وشرابه وبدنه، فهذا خير وسيلة لمنع التسممات الغذائية والأمراض المعدية التي تنتقل إليه.

* * *

(١) رواه البخاري في صحيحه كتاب اللباس - باب تقليم الأظفار - ج ٥ ص ٢٢٠٩ حديث رقم ٥٥٥١، ومسلم في صحيحه كتاب الطهارة باب خصال الفطرة ج ١ ص ٢٢٢ رقم ٢٥٧، والحديث روى عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) منهج التربية النبوية للطفل - محمد نور بن عبدالحفيظ - ص ٣٨٢.

المبحث الرابع حق المحضون في التعليم والتأديب

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية التعليم والتأديب للمحضون

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في التعليم والتأديب

المطلب الأول: أهمية التعليم والتأديب للمحضون

من حق الولد على والديه أن يؤدباه ويعلماه، ويعوداه على القيم والفضائل، والأخلاق الحميدة منذ نعومة أظفاره.

قال الإمام الغزالي - رحمه الله - في معرض حديثه عن أهمية تأديب وتعليم

الصبيان:

(ومهما بلغ سن التمييز، فينبغي أن لا يسامح في ترك الطهارة والصلاة، ويؤمر بالصوم في بعض أيام رمضان، ويجنب لبس الديباج والحرير والذهب ويعلم كل ما يحتاج إليه في حدود الشرع)^(١).

وقال العز ابن عبد السلام - رحمه الله - عند حديثه عن الحقوق التي تجب للأولاد على الوالدين: (ومنها حضانة الأطفال وحسن تربيتهم، وتأديبهم، وتعهدهم، وتعليمهم حسن الكلام، والصلاة، والصيام، إذا صلحوا لذلك والسعي في مصالحهم العاجلة والآجلة)^(٢).

وقال الإمام النووي - رحمه الله -: (على الأب تأديب ولده وتعليمه ما يحتاج إليه... وعلى الأمهات أيضاً هذا التعليم إذا لم يكن له أب، لأنه من باب التربية ولهن

(١) إحياء علوم الدين للغزالي ج ٣ ص ٧١ ط دار إحياء الكتب العربية.

(٢) قواعد الأحكام ص ٢٢٩.

مدخل في ذلك^(١).

فالحاضن للصغير إذ يقوم بتأديب الولد، وتعليمه لا يعد محسناً إليه متفضلاً عليه، بل إنما يقوم بأداء واجب شرعي أمر به الشارع الحكيم، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ} ^(٢).

فقد أفادت الآية الكريمة وجوب تعليم الأولاد ما يلزمهم معرفته من أمور الدين، وتهذيبهم وتأديبهم، وأن الوالدين هما اللذان يقومان بهذا الواجب، وهما المسئولان عن القيام بأمر أولادهم ورعاية حالهم في شؤونهم الدنيوية والأخروية^(٣).

قَالَ الْكَيَّا الْمُرَاسِي رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَعَلَيْنَا تَعْلِيمُ أَوْلَادِنَا وَأَهْلِينَا الدِّينَ وَالْخَيْرَ، وَمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ مِنَ الْأَدَبِ) ^(٤).

ومن هنا نعلم أنه لا تبرأ ذمة المسلم حتى يجتهد في إصلاح نفسه وإصلاح من تحت ولايته من أزواج وذرية.

بل اعتبر الإسلام أن التساهل في هذا الواجب أو إهماله والتشاغل عنه لمن أعظم الخيانة للأمانة والغش للرعية، يقول الرسول ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته.... والرجل راع في أهله ومسئول عن رعيته.....» ^(٥).

يقول الإمام النووي - رحمه الله - في تعليقه على هذا الحديث: (قال العلماء: الراعي هو الحافظ المؤمن المنتزم صلاح ما قام عليه، وما هو تحت نظره، ففيه أن كل من كان تحت نظره شيء فهو مطالب بالعدل فيه، والقيام بمصلحه في دينه ودنياه

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ج ٨ ص ٤٤.

(٢) سورة التحريم من الآية (٦).

(٣) روح المعاني للألوسي ج ١٠ ص ١٥٦.

(٤) تفسير القرطبي ج ١٨ ص ١٩٦، فتح القدير للشوكاني ج ٥ ص ٢٥٣.

(٥) رواه البخاري في صحيحه كتاب الجمعة - باب الجمعة في القرى والمدن ج ١ ص ٣٠٤ رقم ٨٥٢ عن عبد الله بن عمر.

ومتعلقاته^(١).

فالأولاد إذا غفلنا أن نعلمهم أمور دينهم، وأن نغرس فيهم مراقبة الله تعالى والسعي إلى ما يرضيه، وترك ما يبغضه من المنهيات والمحظورات، فقد أهملناهم وضيعناهم وبذلك نكون قد خسرناهم خسارة كبيرة.

وقال الإمام ابن القيم - رحمه الله -: (أن من أهمل تعليم ولده ما ينفعه وتركه سدى فقد أساء إليه غاية الإساءة، وأكثر الأولاد إنما جاء فسادهم من قبل ترك الآباء وإهمالهم لهم، وترك تعليمهم فرائض الدين وسننه، فأضاعوهم صغاراً فلم ينتفعوا بأنفسهم ولم ينفعوا آباءهم كباراً)^(٢).

ومع إيجاب الشارع على الولي تأديب الصغار بالآداب الشرعية التي تغرس في نفس الطفل الأخلاق الكريمة والسلوك القويم كالأمر بأداء الصلاة وغيرها، أو حجب عليه أيضاً تأديبه بالعقاب عند قيام سبب ذلك^(٣).

فتأديب الولد كما يكون بالقدوة، أو بالموعظة قد يكون أيضاً بالعقوبة بأنواعها المختلفة.

يقول الإمام الغزالي رحمه الله: (لكن للأب الضرب تأديباً وحملاً على التعلم ورداً عن سوء الأدب وللمعلم أيضاً ذلك بإذن الأب، وكل ذلك جائز بشرط سلامة العقاب)^(٤).

هذا وقد جاء النص على حق المحضون في التعليم في المادة (٢٦) من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان حيث تقرر هذه المادة أن لكل إنسان الحق في التعليم، وقد أشار المبدأ

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٢ ص ٢١٣.

(٢) تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم ص ٢٢٩.

(٣) د/ إبراهيم بن صالح - ولاية التأديب الخاصة ص ١٨٠.

(٤) الوسيط للغزالي ج ٦ ص ٥١٣ ط دار السلام القاهرة.

السابع من إعلان حقوق الطفل لسنة ١٩٥٩م إلى حقه في التعليم بقوله: "يتمتع الطفل بحقه في التعليم ويستهدف رفع ثقافة الطفل العامة وتمكينه على أساس تكافؤ الفرص وتنمية قواه وتفكيره الشخصي".

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق التعليم والتأديب للمحزون

الوسيلة الأولى: التدرج في التعليم والتأديب

ينبغي على الحاضن أن يخاطب الصغير بحسب مستوى تفكيره وإدراكه، وذلك حتى تنجح عملية التربية، وإلا فإن جهده سيضيع سدى، وستكون عملية التربية سلبية لأنها ستولد عند الطفل حب المشاكسة والتمرد^(١).

وقد نبه العلماء إلى أهمية هذا الأمر وأولوه اهتماماً كبيراً، وحثوا المرين على مراعاته في تعليمهم، وتأديبهم لمن هم تحت ولايتهم ورعايتهم، فنبهوهم إلى الابتعاد عن مخاطبة الصغار بما فوق طاقتهم وقدراتهم على الفهم، والابتعاد عن تدريسهم معلومات صعبة معقدة دون التمهيد لما يسهل تعلمها، وتجنب إعطائهم من العلوم ما لا يقدر على فهمه وإدراكه^(٢).

كما ينبغي على الحاضن أن يتدرج في التأديب من الوعظ، ثم الهجر، ثم إلى الضرب، إذا تكرر من الولد الخطأ، ولم يفد الوعظ ولا الهجر في استصلاحه^(٣)، فالأولاد متفاوتون في درجة تأثرهم بطريقة معالجة سلوكياتهم الخاطئة، فمنهم من يتأثر بالنظرة، ومنهم من يتأثر بالتوبيخ، ومنهم من يتأثر بالهجر والحرمان، ومنهم من لا يجدي معه إلا الضرب، ومن ثم ينبغي أن يكون المربي حكيماً في استعمال العقوبة الملائمة التي تتفق مع نفسية الطفل وسنه ومزاجه، كما يجب ألا يلجأ إلى الضرب إلا

(١) منهج التربية النبوية للطفل ص ٣٣٧.

(٢) إحياء علوم الدين للغزالي ج ١ ص ٨٨-٨٩.

(٣) مغنى المحتاج ج ٤ ص ١٩٢.

كحلٍ أخير^(١).

جاء في المعيار المعرب. "ليس كل الصبيان سواء من حيث القوة والضعف فمنهم من يخاف فيرده أقل الضرب، ومنهم من جرمه أشد من غيره فيكون أشد، فحال الصبيان مختلفة"^(٢).

فالأوجب على ولي الصغير أن يعي أمراً ضرورياً حيال تأديب الولد، إذ يجب عليه أن يتدرج في تأديبه فلا يرقى إلى مرتبة وهو يرى ما دونها كافياً ومؤثراً. قال العز ابن عبد السلام - رحمه الله -: "ومهما حصل التأديب بالأخف من الأفعال والأقوال والحبس... لم يعدل إلى الأغلظ إذ هو مفسدة لا فائدة فيه؛ لحصول الغرض بما دونه"^(٣).

وقال الخطيب الشربيني رحمه الله: "وعلى المؤدب مراعاة الترتيب والتدرج اللائق بالحال في القدر والنوع، كما يراعيه في دفع الصائل، فلا يرقى إلى مرتبة وهو يرى ما دونها كافياً مؤثراً"^(٤).

فأول شيء يجب أن يتنبه إليه الوالد هو استعمال اللين والرفافة في تأديب أولاده المخطئين والمقصرين، والبعد عن السباب والألفاظ القبيحة والعنف والغلظة في الكلام؛ لأن الأصل في معاملة الأولاد هو اللين والرفافة لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: « يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي

(١) تأديب الطفل باستخدام العقوبة في الفقه الإسلامي ص ٨٨ - د/ أحمد دياب شويديخ - عاطف محمد أبو هريدي - بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الثاني "الطفل الفلسطيني بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل" المنعقد بكلية التربية الجامعة الإسلامية - غزة المنعقد في الفترة من ٢٢ - ١٣/١١/٢٠٠٥م.

(٢) المعيار المعرب للونشريسي ج ٢ ص ٢٦٧.

(٣) قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام ج ٢ ص ٧٥ ط: دار الكتب العلمية بيروت.

(٤) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٩٢.

عَلَى الْعُنْفِ، وَمَا لَا يُعْطِي عَلَيَّ مَا سِوَاهُ»^(١)

فهذا الحديث يدل على فضل الرفق والحث على التحلق به ودم العنف، وأن الرفق سبب كل خير، وأن الله يثيب عليه ما لا يثيب على غيره^(٢).

فإذا ارتكب الطفل خطأً فعلى الوالد أن يعظه ويوبخه ويحذره من معاودته، ولا يكثر من القول عليه بالعتاب في كل حين، فإنه يهون عليه سماع الملامة وركوب القبائح، ويسقط وقع الكلام في قلبه، فإن لم يرتدع الطفل بعد عتابه وتحذيره من معاودة ارتكابه، واستمر على خطئه جرب معه وسيلة أخرى من وسائل التأديب كالهجر والحرمات وغير ذلك من العقوبات النفسية، لكنه لا يلجأ إلى الضرب إلا إذا استنفذ كل وسائل التأديب الأخرى، حيث إن آخر العلاج الكفي؛ لأن الطفل إذا تعود على الضرب وألفه عن كل خطأ يقع فيه، فإنه لن يصبح له تأثير فيه بعد ذلك.

الوسيلة الثانية: تعليم المحضون ما يحتاجه من الأمور مما هو مهياً له

من مسئولية الوالدين تجاه المحضون تعليمه العلوم الشرعية، والحرف أو الصنائع الدنيوية المباحة التي يحتاجها بما يناسبه ويليق به، وبهذا صرح الفقهاء ومن أقوالهم ما جاء في التاج والإكليل:

"إذا كان الابن في حضانة أمه لم يمنع من الاختلاف لأبيه يعلمه؛ لأن للأب تعليمه وتأديبه وإسلامه في المكتب والصنائع"^(٣).

وجاء في معنى المحتاج: "وإن اختارها- أي الأم- ذكر- فعندها ليلاً وعند الأب نهاراً يعلمه الأمور الدينية والدنيوية على ما يليق به، ويؤدبه ويسلمه للمكتب- وهو

(١) رواه البخاري في صحيحه - كتاب الأدب - باب الرفق في الأمر كله ج ٥ ص ٣٢٤٢ رقم ٥٦٧٨، ومسلم في صحيحه - كتاب البر والصلة والآداب - باب فضل الرفق ج ٤ ص ٢٠٠٣ رقم ٢٥٩٣ واللفظ لمسلم.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٦ ص ١٤٥.

(٣) التاج والإكليل ج ٤ ص ٢١٥.

اسم للموضع الذي يتعلم فيه وذي حرفة يتعلم من الأول الكتابة ومن الثاني الحرفة على ما يليق بحال الولد"^(١).

وجاء في كشف القناع: "وإذا اختار الغلام أمه كان عندها ليلاً، ويكون عند أبيه نهاراً ليعلمه الصناعة والكتابة ويؤدبه"^(٢).

كما ينبغي على الوالدين، بعد تعليم الطفل المحضون ما يحتاج إليه في دينه أن يعلموه ما يحتاج إليه من أمور الدنيا مما ينفعه في كل زمان بحسبه، كالسباحة والرماية وركوب الخيل وغير ذلك.

قال ابن القيم - رحمه الله -: (ومما ينبغي أن يُعتمد حال الصبي، وما هو مستعد له من الأعمال، ومهياً له منها، فيعلم أنه مخلوق لذلك العمل فلا يُحمله على غيره، فإنه إن حمّله على غير ما هو مستعد له لم يفلح فيه، وفاته ما هو مهياً له، فإذا رآه حسن الفهم، صحيح الإدراك، جيد الحفظ واعياً، فهذه من علامات قبوله وهيؤه للعلم، فلينقشه في لوح قلبه ما دام خالياً، فإنه يتمكن فيه، ويستقر ويزكو معه، وإن رآه بخلاف ذلك من كل وجه، وهو مستعد للفروسية وأسبابها، من الركوب والرمي واللعب بالرمح، وأنه لا نفاذ له في العلم ولا يخلق له، مكّنه من أسباب الفروسية والتمرن عليها، فإنه أنفع له وللمسلمين، وإن رآه بخلاف ذلك، وإنه لم يخلق لذلك، ورأى عينه مفتوحة إلى صنعة مباحة نافعة للناس، فليمكنه منها، هذا كله بعد تعليمه له ما يحتاج إليه في دينه، فإن ذلك ميسرٌ على كل أحد، لتقوم حجة الله على العبد، فإن له على عباده الحجة البالغة، كما له عليهم النعمة السابغة، والله أعلم)^(٣).

(١) مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٨.

(٢) كشف القناع ج ٣ ص ٣٣٠.

(٣) تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم ص ١٣٤.

الوسيلة الثالثة: الالتزام بضوابط التأديب والتعليم

ومع أن الإسلام أقر بمشروعية تربية الأولاد بالعقوبة، إلا أنه لم يجعلها منفصلة من أى شروط أو ضوابط، بل أحاطها بسياج من الضوابط يجب على الوالي المؤدب أن يراعيها عند ممارسة التأديب لكي لا تخرج تلك العقوبة عن غايتها وهى الإصلاح والتقويم.

ويمكن إجمال هذه الضوابط فيما يلي:

١- أن يكون التأديب لأجل ذنب فعله، لا لذنب يخشى أن يفعله^(١).
٢- تناسب التأديب مع الذنب، بحيث يوقع المؤدب العقوبة بقدر الاستئصال في الجرم الذي ارتكبه الطفل.

٣ - أن يكون ابتداء ضرب الولد على العبادة كالصلاة ونحوها عند اكتماله سن العاشرة وهو رأى جمهور الفقهاء^(٢)، لما ثبت عن رسول الله ﷺ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا، وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرٍ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ»^(٣)، فلو كان ما دون العشر يحتمل التأديب بالضرب لأمر النبي ﷺ بتأديبه على تركها، كما أمر بذلك في ابن عشر^(٤).

وخالف في ذلك بعض الحنفية والمالكية في رواية فأجازوا ضرب ابن سبع^(٥).
والصحيح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن ضرب الصغير على ترك الصلاة لا يكون إلا في السنة العاشرة لظاهر الحديث السابق، وأما ضربه على الأمور الحياتية

(١) التشريع الجنائي - د/ عبدالقادر عودة ج ١ ص ٥١٨ فقرة ٣٥٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٢٣٤، ٢٣٥، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٨٦، مغنى المحتاج ج ١ ص ١٣١، كشاف القناع ج ١ ص ٢٢٥.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى - ج ٢ ص ٢٦ ط مكتبة المعارف الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٥) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ١٨٩، أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٤٠٥، البيان والتحصيل لابن رشد ج ١ ص ٤٩٣.

والسلوكية فإن كان الصغير غير مميز لا إدراك لديه، وهو من كان عمره دون سبع سنين، فهذا لا يجوز ضربه؛ لأنه لا يعي حكمة التأديب، إذ هو في حكم المجنون، ولذا تجده يرجع إلى الخطأ نفسه.

قال الإمام الكاساني رحمه الله: "المجنون والصبي الذي لا يعقل - فإنهما لا يؤدبان - لأنهما ليسا من أهل العقوبة، ولا من أهل التأديب"^(١).

أما إذا كان الصغير مميزاً بأن بلغ سبع سنين فأكثر فإنه يعقل مجمل المعاني ويفهم الخطاب ويرد الجواب^(٢)، وبالتالي فإنه يجوز للولي - حينئذ - ضربه بناءً على صحة فهمه وإدراكه لمعنى الضرب^(٣)؛ لأن الولي مأمور بحمله على محاسن الأخلاق، وزجره عن سيئها، مع مراعاة التدرج اللائق في طرق التأديب، فلا يصر إلى الضرب إلا بعد اتباع المراحل السابقة للضرب بكل دقة وأناة وصبر وحلم على الطفل مهما أمكنه ذلك^(٤).

١- أن يكون ضربه له مقتضراً على قصد التأديب والإصلاح، فلا يتعداه إلى مقاصد أخرى كالانتقام أو المضارة في ممارسة هذا الحق، فلا يجوز له أن يضربه بقصد الانتقام منه أو الإضرار به^(٥).

٢- أن يتيقن الوالد أو يغلب على ظنه أن ضرب الولد يفيد، ويحقق المقصود، فإذا لم يحصل شيء من ذلك لم يجوز حينئذ ضرب الولد؛ لأنه يكون عقوبة بلا فائدة؛ ولأن الضرب وسيلة للإصلاح والوسيلة لا تشرع عند ظن عدم ترتب المقصود

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٤.

(٢) المجموع ج ٤ ص ١٣٩، ج ٩ ص ١٤٤.

(٣) حاشية الجمل على شرح المنهج ج ٥ ص ١٦٤.

(٤) المدخل لابن الحاج ج ٢ ص ٤٥٩.

(٥) الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٣٤٩ ط دار المعرفة.

عليها^(١).

٣- أن لا يؤدي التأديب إلى التأثير المشنع، أو الوهن المضر؛ لأن الغاية من التأديب هو إشعار الطفل بالذنب وضرورة تراجعه عنه، وليس المراد الإغلاظ عليه بالإيلام المبرح.

وعليه فلا يجوز للحاضن أن يضرب المحضون ضرباً مبرحاً، بل لا بد في الضرب أن يكون متفقاً مع حالة الصغير وسنه، فلا يسرف فيه ولا يكسر عظماً ولا يدمى جسماً، ولا يشق جلدًا^(٢).

٧- عدم التأديب حالة الغضب حتى يستطيع الحاضن ضبط التأديب بالضوابط الشرعية التي سبق ذكرها؛ لأنه إن أدب وهو غضبان ربما أحل بهذه الضوابط أو بعضها مما قد يؤذي الطفل المحضون.

* * *

(١) مواهب الجليل ج ٤ ص ١٥، ١٦، أسنى المطالب ج ٣ ص ٢٣٩.

(٢) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ١٩٠، حاشية إعانة الطالبين ج ٤ ص ١٩٢.

المبحث الخامس حق المحضون في السفر

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: سفر المحضون وضوابط هذا السفر

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في السفر

المطلب الأول: سفر المحضون وضوابط هذا السفر

لقد كفلت الشريعة الإسلامية حرية السفر لكل فرد من أفراد الرعية كبيراً كان أو صغيراً، وذلك بأن ينتقل بين أرجاء الدولة أو خارج أراضيها بحرية تامة دون أن يجول بينه حائل، أو يقف في طريقه حاجز، بشرط عدم تعارض حرية السفر مع مصلحة أخرى ترجح عليها؛ لأن في استعمال صاحب المصلحة المرجوحة لحقه في هذه الحالة مفسدة خارجة عن مقصود الشارع، إذ قصد الشارع اعتبار الراجح وهدر المرجوح. وفي هذا يقول الإمام العز بن عبد السلام: "فإذا كانت المفسدة أعظم من المصلحة درأنا المفسدة، ولا نبالي بفوات المصلحة"^(١).

وعلى هذا فإذا تعارض حق الولد المحضون في السفر مع مصلحة خاصة أرجح منها سواء كانت المصلحة الراجحة للمحضون نفسه، أو غيره، قدمت المصلحة الراجحة على المرجوحة، وكذلك إذا تعارضت مصلحة المحضون في السفر مع مفسدة، قدمت المفسدة، لأن درأ المفسد مقدم على جلب المصالح.

فإذا ترتب على سفر الولد المحضون فساد دينه أو أخلاقه، منع المحضون من السفر، سواء كان الولد المحضون مع والديه أو أحدهما، وذلك لأن مراعاة حفظ الدين أولى

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام - العز بن عبد السلام - ج ١ ص ٩٨ ط مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٦٨م.

من مصلحة السفر.

جاء في بدائع الصنائع:

(وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُنْقَلَ وَلَدَهَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَإِنْ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَهَا هُنَاكَ وَكَانَتْ حَرِيَّةً بَعْدَ أَنْ يَكُونَ زَوْجَهَا مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِضْرَارًا بِالصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهُ يَتَخَلَّقُ بِأَخْلَاقِ الْكُفْرَةِ فَيَتَضَرَّرُ بِهِ)^(١).

وكذلك لا يجوز سفر الولد المحضون مع والديه أو أحدهما إذا ظهر مرض معدٍ أو انتشر وباء في منطقة، وذلك حفاظاً على حياته، وهي مصلحة راجحة على مصلحة السفر، ودليل ذلك ما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: (الطاعون^(٢) رجز أو عذاب أرسل على علي بن إسرائيل، أو على من كان قبلكم. فإذا سمعتم به بأرض، فلا تقدموا عليه. وإذا وقع بأرض وأنتم بها، فلا تخرجوا فراراً منه)^(٣).

وجه الدلالة:

فقد جمع النبي ﷺ للأمة في نهيهِ عن الدخول إلى الأرض التي بها مرض الطاعون، ونهيهِ عن الخروج منها بعد وقوعه كمال التحرز منه، فإن في الدخول في الأرض التي هو بها تعرضاً للبلاء، وموافاة له في محل سلطانه، وإعانة للإنسان على نفسه، وهذا

(١) بدائع الصنائع للكاساني ج ٤ ص ٤٥ دار الكتب العلمية.

(٢) الطاعون في اللغة: المرض العام والوباء الذي يفسد له الهواء فتفسد له الأمزجة والأبدان - لسان العرب ج ٤ ص ٢٦٧٧ مادة [ط ع ن].

والطاعون في الاصطلاح: قروح تخرج في الجسد فتكون في المرافق أو الآباط أو الأيدي أو الأصابع وسائر البدن، ويكون معه ورم وألم شديد، وتخرج تلك القروح مع لبيب ويسود ما حواله أو يخضر أو يحمر حمرة بنفسجية كدرة ويحصل معه خفقان القلب والقيء.

شرح صحيح مسلم - يحيى بن شرف بن مري بن حزام النووي ج ٧ ص ١٣٩ ط دار الغد العربي الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٣) رواه البخاري ومسلم - صحيح البخاري بشرح فتح الباري كتاب أحاديث الأنبياء - باب ٥٤ ج ٦ ص ٥٩٢ حديث رقم ٣٤٧٣، صحيح مسلم بشرح النووي كتاب الطب - باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها ج ٧ ص ١٣٢: ١٣٣ حديث رقم ٥٦٦٥ عن أسامة بن زيد رضي الله عنه واللفظ لمسلم.

مخالف للشرع والعقل، بل تجنب الدخول إلى أرضه من باب الحماية التي أرشد الله سبحانه إليها، وهي حماية عن الأمكنة والأهوية المؤذية^(١).

كما أنه لا خلاف بين الفقهاء على أن الأب إذا أراد السفر بالولد المحضون، وكان الطريق مخوفاً، أو البلد الذي ينتقل إليه مخوفاً فإنه يمنع من السفر بالولد، ولو كان السفر قريباً بل يبقى الولد مع حاضنته؛ لأن في السفر به خطراً، ولو اختار الولد السفر في هذه الحال مع والده لم يُجب إليه لأن فيه تغيراً به^(٢).

كذلك فإن الأم تمنع من السفر بالمحضون إذا أرادت السفر به وكانت مطلقة، وانتهت عدتها، وأرادت أن تسافر بولدها أثناء فترة الحضانة من البلد الذي كانت تقيم فيه مع الأب إلى بلد آخر، إذا كان الطريق مخوفاً، أو البلد الذي ينتقل إليه غير آمن؛ لأن في سفرها به خطراً عليه حتى ولو اختار الولد السفر مع أمه لا يجاب لذلك^(٣).

كما أنه لا يجوز سفر المحضون مع أمه إذا كان السفر سفر نقلة وانقطاع، وكان بعيداً، بغير إذن الأب إذا لم يكن في سفر الصغير مصلحة؛ لأن الابن يلحقه الضرر ببعده عن والده، ويلحق الأب الضرر في عدم رؤية ولده، وتحمله المشقة في ذلك، فالمنع هنا قصد به مصلحة الصغير ووالده، ولذلك كان من حق الأب أن يأذن للأب بالسفر والصغير معها إذا كان في ذلك مصلحة للصغير، ذهب إلى ذلك المالكية،

(١) زاد المعاد في هدى خير العباد - ابن قيم الجوزية ج ٣ ص ١١٥ ط دار عمر بن الخطاب الإسكندرية.

(٢) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٣٢، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٤، المغني ج ١١ ص ٤١٩.

(٣) حاشية أبي علي الحسن رحال المعداني على شرح مياره ج ١ ص ٤٤٤ وجاء فيها: (وقوله: إن سافر لأمن وأمن في الطريق هذا غير خاص بسفر الولي بل التغرير بالولد بمنع مطلقاً حتى أن الأم إذا أرادت به الخروج لنحو بريدن لا تخرج بلا هذين الشرطين)، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٤ وجاء فيه: (بشرط أمن طريقه والبلد، أي المحل، المقصود إليه، فإن كان أحدهما مخوفاً امتنع السفر به وأقر عند المقيم وكذا إن لم يصلح المحل المنتقل إليه كما قاله المتولي) المغني ج ٩ ص ٣٠٥ وجاء فيه: (وإن كان منتقلاً إلى بلد ليقوم به وكان الطريق مخوفاً أو البلد الذي ينتقل إليه مخوفاً فالمقيم أحق به، لأن في السفر به خطراً به ولو اختار الولد السفر في هذه الحال، لم يُجب إليه لأنه في تغيراً به).

والشافعية، والحنابلة في المذهب^(١).

في حين ذهب الحنابلة في رواية إلى القول بجواز سفر الأم بالولد المحضون حتى ولو كان السفر للنقلة، وكان بعيداً؛ لأن الأم أتم شفقة على الولد فأشبهه ما لو لم تسافر به^(٢).

وذهب الحنفية إلى القول بأن الأم إذا أرادت السفر من بلدها إلى بلد آخر للنقلة، وكانت المسافة بين البلدين قريبة بحيث يقدر الأب أن يزور ولده، ويعود إلى داره قبل الليل، فلها ذلك إذا كان سفرها من قرية إلى قرية، أو من قرية إلى مصر، أو من مصر إلى مصر؛ لأنه لا يلحق الأب كبير ضرر بهذا السفر فهو بمنزلة النقل إلى أطراف البلد، كما أن في السفر بالصغير إلى مصر فيه مصلحة له حيث يتخلق بأخلاقهم^(٣).

أما إذا كان السفر به من مصر إلى قرية فيشترط لجواز سفرها به أن يكون البلد الذي تسافر إليه بلدها، وأن يكون عقد نكاحها قد وقع فيه، فإذا لم يتحقق ذلك، فإنها تمتنع من السفر بالصغير، لأن أخلاق أهل القرى لا تكون مثل أخلاق أهل المصر بل تكون أجفى فيتخلق الصبي بأخلاقهم فيتضرر به، ولم يوجد من الأب دليل الرضا بهذا الضرر، إذا لم يقع أصل النكاح في القرية^(٤).

(١) الشرح الكبير على مختصر خليل ج ٢ ص ٥٣١ وجاء فيه: (أو تسافر هي أي الحاضنة عن بلد الولي فله نزعه منها وشرط سفر كل منهما كونه سفر نقلة وانقطاع،... أي ان شرط مسافة سفر كل من الولي والحاضنة أن يكون ستة برد فأكثر، أي سفر الولي الذي يأخذ المحضون فيه وسفر الحاضنة الذي يسقط حضانتها بنزعه منها فإن كان أقل من ستة برد فالحضانة لا تسقط)، مغنى المحتاج ج ٣ ص ٤٥٩ وجاء فيه: (أو أراد أحدهما سفر نقلة فالأب أولى من الأم بالحضانة سواء انتقل الأب أو الأم أو كل واحد إلى بلد حفظاً للنسب فإنه يحفظه الآباء أو رعاية لمصلحة التأديب والتعليم وسهولة الإنفاق)، الإنصاف ج ٩ ص ٤٤٧ وجاء فيه: (ومتى أراد أحد الأبوين النقلة إلى بلد بعيد آمن ليسكنه فالأب أحق بالحضانة، هذا المذهب سواء كان المسافر الأب أو الأم).

(٢) الإنصاف ج ٩ ص ٤٤٧، المبدع لابن مفلح ج ٨ ص ٢٣٦.

(٣) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٤٥.

(٤) البحر الرائق ج ٤ ص ١٨٧.

أما إذا أرادت السفر للنقلة إلى مكان بعيد فيشترط لجواز سفرها بالمحضون شرطان:
الأول: أن يكون المكان الذي أرادت السفر إليه هو موطنها الأصلي.
الثاني: أن يكون قد حصل فيه عقد النكاح.

لأن المانع من الانتقال بالولد هو دفع ضرر التفريق بين الأب وبين ولده، وقد رضى به لوجود دليل الرضى، وهو التزوج بها في بلدها لأن من تزوج امرأة في بلدها، فالظاهر أنه يقيم فيه، والولد من ثمرات النكاح فكان راضياً بحضانة الولد في ذلك البلد، وكذلك يعتبر راضياً بضرر التفريق، إلا أن النكاح ما دام قائماً يلزمها اتباع الزوج، فإذا زال فقد زال المانع^(١).

فإذا لم يتحقق الشرطان السابقان، فإن الأم تمنع من السفر بالولد المحضون؛ لأنه إذا لم يقع النكاح في بلدها الذي تريد السفر إليه، لم توجد دلالة الرضا بالمقام في بلدها، فلم يكن راضياً بحضانة الولد فيه، ولا بضرر التفريق كذلك لو أرادت السفر بالولد إلى بلد ليس ذلك ببلدها، ولكن وقع النكاح فيه، فإنها تمنع من ذلك أيضاً لأن البلد الذي وقع فيه النكاح ليس ببلدها، ولا بلد الزوج بل هو دار غربة لها، كالبلد الذي فيه الزوج فلم يكن النكاح فيه دليل الرضا بالمقام فيه، فلم يكن راضياً بحضانة الولد الذي هو من ثمرات النكاح فيه، ولا راضياً بضرر التفريق^(٢).

وهناك رأى لأبي يوسف بجواز سفرها بالولد اعتباراً بمكان العقد فقط فمتى وجد العقد في بلد كان ذلك إيجاباً لجميع أحكامه فيه، ومن جملة أحكام العقد، إمساك الولد، وحضانته فيه^(٣).

(١) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٤٤، البحر الرائق ج ٤ ص ١٨٧.

(٢) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٤٤، أحكام الصغار - محمد بن محمود بن الحسين الأستروشنى ص ١٠٤، ١٠٥ ط دار الكتب العلمية ١٩٩٧م، المبسوط ج ٦ ص ١٦٩، ١٧٠، تبين الحقائق ج ٣ ص ٥٠.

(٣) البحر الرائق ج ٤ ص ١٨٦، البدائع ج ٤ ص ٤٤، الفتاوى الهندية ج ١ ص ٥٤٤.

والراجح من كلام الفقهاء أنه إذا كان في سفر المحضون مصلحة له ككون المحضون مريضاً وكان علاجه يحتاج إلى سفر سواء كان السفر داخل البلاد أو خارجها وكان تركه للعلاج يؤدي إلى تلف أحد أعضائه أو عجزه، فإنه يجوز لأمه أن تسافر بولدها المحضون بدون إذن الوالد، حتى ولو كان السفر سفر نقلة وانقطاع، وكان بعيداً، ولا يحق للوالد أن يمنعها من السفر عملاً بقول النبي ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(١).

ففي الحديث دليل على منع إلحاق الضرر في أي صورة من الصور وفي كل حال من الأحوال إلا ما استثنى بدليله.

يقول الإمام الشوكاني:

"هذا فيه دليل على تحريم الضرر على أي صفة كان،... فلا يجوز في صورة من الصور إلا بدليل يخص به هذا العموم، فعليك بمطالبة من حوز المضارة في بعض الصور بالدليل، فإن جاء به قبلته وإلا ضربت بهذا الحديث وجهه، فإنه قاعدة من قواعد الدين، تشهد له كليات وجزئيات"^(٢).

ومما لا شك فيه أن سفر المحضون للتداوي إذا علم أنه يحصل به بقاء نفسه لا بغيره، وتعين طريقاً للعلاج، فيه مصلحة عظيمة للمحضون، وهي حفظ نفسه التي هي إحدى مقاصد التشريع الكلية، وهي ضرورة توجب السفر ولو بدون إذن والده، كما يجب أكل الميتة عند الضرورة، وإلا كان أثماً لقوله ﷺ: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى

(١) رواه البيهقي في السنن - كتاب الصلح - باب « لا ضرر ولا ضرار » ج ٦ ص ٦٩ - ٧٠ عن أبي سعيد الخدري، والحاكم في المستدرک ج ٢ ص ٥٧، ٥٨ وقال صحيح الأستاد على شرط مسلم، وابن ماجة في سننه - كتاب الأحكام الباب ١٧ من بنى في حقه ما يضر جاره ج ٢ ص ٧٨٤ رقم ٢٣٤٠ عن عبادة بن الصامت، وسند رجاله ثقات إلا أنه منقطع، لأن إسحق بن يحيى لم يدرك عبادة بن الصامت - مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجة ج ٢ ص ٢٢٢ ط: دار الكتب الإسلامية. قال ابن الصلاح هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه وجموعها يقوى الحديث وبجسده، وقد قبله أهل العلم واحتجوا به. جامع العلوم والحكم لابن رجب الحنبلي ص ٢٦٦ ط: دار البيان العربي.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٦١.

التَّهْلُكَةُ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ^(١).

أما إذا كان السفر للنقطة، وكان السفر قريباً، فإنه يجوز للأم السفر بالولد المحضون؛ لأنه يمكن للأب مراعاته، والإشراف على تعليمه وتأديبه وما إلى ذلك، كما أنه لا يلحق ضرر كبير بالمحضون بهذا السفر، بل إن بقاءه مع أمه فيه مصلحة كبيرة له لأنها أتم شفقة عليه، والسفر القريب كلا سفر، ذهب إلى ذلك المالكية، والشافعية في أحد الوجهين، والحنابلة في المذهب^(٢).

في حين ذهب الشافعية في الصحيح، والحنابلة في رواية إلى القول بمنع الأم من السفر بالولد المحضون إذا كان السفر للنقطة، ولو كان السفر قريباً؛ لأن في السفر بالمحضون مشقة عليه، كما أن وجوده مع الأب أحفظ لنسبه؛ لأن النسب يحفظ بالآباء^(٣).

والصحيح في هذه المسألة: أننا إذا علمنا أن الولد بحاجة إلى الأم، أو أن الوالد سيضر بالولد، فإنه بلا ريب الأم أحق بالحضانة من الأب؛ لأن وجود الطفل مع أمه، يرضع من لبنها أنفع له من الرضاعة من لبن غيرها، والحضانة يُنظر فيها إلى ما هو أصلح للطفل.

وكذلك يجوز للأم السفر بالولد المحضون، إذا كان السفر لحاجة كالدراسة، أو العمل، أو الترفيه، أو غير ذلك، سواء كانت الحاجة للطفل المحضون أو أمه وسواء كان السفر طويلاً، أم قصيراً لأنه لا يلحق الأب بذلك السفر ضرر كبير، لأن السفر لن يطول^(٤).

(١) سورة البقرة من الآية ١٩٥.

(٢) الشرح الصغير على أقرب المسالك ج ١ ص ٥٣٠، الخرشى ج ٤ ص ٢١٦، مغنى المحتاج ج ٣ ص ٤٥٩، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٢٣٤، معونة أولى النهى شرح المنتهى ج ٨ ص ١١٢، المغنى ج ١١ ص ١٩٩.

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٧ ص ٢٣٤، الإنصاف ج ٩ ص ٤٤٩.

(٤) الإنصاف ج ٩ ص ٤٤٩، المحلى ج ١٠ ص ٣٢٣.

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في السفر

لحفظ حق المحضون في السفر يجب مراعاة الأصلح للولد المحضون وما فيه حفظه وصيانتهم، ومنع مضارة أحد الوالدين بالآخر، أو التحيل لذلك، وإذا كان الفقهاء قديماً يرون أن المسافة التي تزيد على مسافة القصر تعتبر بعيدة، وتقطع في يوم أو أكثر، ولا يتمكن الولي من الإشراف على الولد، وذلك لصعوبة المواصلات حينئذ، وبالتالي يمنع الولد المحضون من السفر مع أمه بسبب ذلك، لكن في هذا الوقت تطورت وسائل المواصلات، وأصبح بإمكان الفرد أن يقطع المسافات البعيدة في جزء من اليوم التي كانت قديماً تقطع في أيام وربما في شهور، وأصبح بإمكان الأب أن يرى ابنه المحضون ويرعاه في مكان بعيد وأن يرجع في نفس اليوم.

ولهذا فإنني أرى عدم نزع الولد من حاضنته لمجرد السفر البعيد ولو كان السفر دائماً في ظل هذه الظروف، وهذه النقلة في وسائل المواصلات، إلا إذا كان هناك مضارة على الأب ككونه مريضاً لا يقدر على السفر والانتقال لرؤية ولده المحضون، أو كان الأب لا مال له يدفعه لرؤية ولده، والذي يقدر حالة الأب ومصحة الصغير هو القاضي، فإن رأى القاضي أن مصحة الولد في السفر، تركه ليسافر مع أمه، وإن رأى أن حالة الأب تستدعي عدم سفره أبقاه.

وفي هذا يقول يقول ابن القيم -رحمه الله تعالى-: (فالصوابُ النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له والأمنع من الإقامة أو النقلة، فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ، روعي، ولا تأثير لإقامة ولا نقلة، هذا كله ما لم يُردَّ أحدهما بالنقلة مضارة الآخر، وانتزاع الولد منه. فإن أراد ذلك، لم يُجب إليه، والله الموفق)^(١).

وكذلك يجوز للأب أن يسافر بولده المحضون إذا كان في سفره مصحة للولد

(١) زاد المعاد ج ٥ ص ٤٦٣ ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

كتعليمه وتأديبه.

قال الشريبي الخطيب - رحمه الله تعالى -: (لَوْ كَانَ الْمُقِيمُ الْأُمَّمَ وَكَانَ فِي مَقَامِهِ مَعَهَا مَفْسَدَةٌ أَوْ ضَيَاعٌ مَصْلَحَةٌ كَمَا لَوْ كَانَ يُعَلِّمُهُ الْقُرْآنَ أَوْ الْحِرْفَةَ وَهُمَا بِيَلْدٍ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ فَالْمُتَّجِهُ كَمَا قَالَهُ الرَّكَشِيُّ تَمَكِينُ الْأَبِّ مِنَ السَّفَرِ بِهِ، لَا سِيَّمَا إِنْ اخْتَارَهُ الْوَالِدُ)^(١).

ويمكن للمحاكم الشرعية أو الجهات القضائية أن تتأكد من دواعي سفر المحضون ومصلحته في هذا السفر، وأن تأخذ الضمانات اللازمة والتعهدات الكافية التي تضمن عودة المحضون من السفر.

* * *

(١) معنى المحتاج ج ٣ ص ٤٥٢.

المبحث السادس

حق المحضون في رؤية والديه وأقاربه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أهمية رؤية المحضون لوالديه وأقاربه

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في رؤية والديه وأقاربه

المطلب الأول: أهمية رؤية المحضون لوالديه وأقاربه

اتفق الفقهاء على أن رؤية المحضون حق لكل من الوالدين، وليس لمن له حق الحضانة منع غير الحاضن من رؤية وزيارة المحضون؛ لأن المنع فيه حمل على قطيعة الرحم^(١)، وهذا إثم عظيم، وذنوب كبير، ومحرم شرعاً، وله آثار وخيمة، ليس فقط على الممنوع من الزيارة بل على المحضونين أنفسهم، ممّا يخالف المقصود الأسمى للحضانة وهو حفظ مصالح المحضون، وذلك استناداً لقوله تعالى: {لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَالِدِهِ} ^(٢).

فهذه الآية الكريمة تدلُّ بعمومها على تحريم قصد إضرار أحد الوالدين بالآخر^(٣)، ولعلّ من أعظم الضرر الذي يدخل في هذا التّهي أن يحول أحد الوالدين دون رؤية الآخر للمحضون.

فمنع الأب أو الأم من رؤية المحضون فيه ضرر عظيم عليهما، لما فطر عليه الواحد منهما من حب وشفقة وحنان لصغيره، وعدم تحمله الفرقة والهجر لولده، وهذه

(١) حاشية رد المحتار ج ٣ ص ٥٧١، الشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ٥٢٧، مواهب الجليل ج ٥ ص ٥٩٤، مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٥٧، المغني ج ٩ ص ٣٠٣.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٣.

(٣) جامع البيان في تأويل القرآن - أبو جعفر الطبري ج ٥ ص ٤٨ ط مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

مشاعر يعززها الإسلام ويحث عليها، لما تعود به على الوالدين من راحة وطمأنينة، وتعود به على الصغير من تكامل في الجوانب النفسية والعاطفية والجسمية. قال محمد الزحيلي: - (حق غير الحاضن في زيارة المحضون مرة في أيام، إبقاء لصلة الولد بأبيه، ولأن الاعتبار المعنوية أو العاطفية لها أثر بالغ في تكوين مشاعر الطفل وإحساسه بكرامته وانتمائه لأبويه)^(١).

كما أن مصلحة المحضون تقتضي حق الرؤية والزيارة له، تمكيناً لوالديه من الإشراف عليه ورعايته، نظراً لضعفه وصغره، وحاجته إلى من يتدبر أحواله، ويحسن تربيته، ووجوده عند أحد والديه لا يحقق رعايته الكاملة، وربما يتلقى المحضون في فترة الزيارة تصرفاً أو كلمة تؤثر فيه إيجاباً وتساهم في تربيته أكثر مما يؤثر فيه الحاضن الذي يلازمه؛ لذا كان الأخذ بحق الرؤية والمشاهدة مطلوباً شرعاً، رعاية لمصلحة الصغير، وهذه المصلحة مقدمة على مصلحة الأب والأم لضعفه واستغنائهما فروعيت من باب أولى^(٢).

قال ابن عابدين - رحمه الله تعالى-: (الْوَلَدُ مَتَى كَانَ عِنْدَ أَحَدِ الْأَبْوَيْنِ لَا يُمْنَعُ الْآخَرَ عَنِ النَّظَرِ إِلَيْهِ وَعَنْ تَعَهُدِهِ... أَي كَمَا أَنَّهَا إِذَا كَانَ الْوَلَدُ عِنْدَهَا لَهَا إِخْرَاجُهُ إِلَى مَكَانٍ يُمَكِّنُهُ أَنْ يُبْصَرَ وَلَدَهُ كُلَّ يَوْمٍ)^(٣).

لكن هل لغير الوالدين من أقارب المحضون الحق في رؤية المحضون كما أن لوالديه هذا الحق؟

ليس في كتب الفقه الإسلامي نص صريح يثبت لغير الأب والأم من الحاضنات أو

(١) الأسرة المسلمة - د وهبة الزحيلي ص ١٧٤ .

(٢) حق المشاهدة في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في قانون الأحوال الشخصية الأردني - د شويش الحاميد ص ٣٤ بتصرف وتلخيص - بحث في مجلة دراسات الجامعة الأردنية المجلد ٣٣ العدد ١ لسنة ٢٠٠٦م.

(٣) حاشية رد المحتار ج ٣ ص ٥٧١.

العصبات، ما يُثبِت للأم والأب من حق الرؤية إلا ما جاء في كتاب الفتاوى المهدية ما نصه "وسئل في رجل أخذ بنته من حاضنتها بعد بلوغ سن الحضانة ووضعها عند أخيها من أبيها فأرادت أم البنت أن تنظرها هي وخالة البنت التي كانت حاضنة لها قبل بلوغ سن الحضانة بسبب تزوج أم البنت في كل جمعة مرة أو في كل شهر فهل تجابان إلى ذلك وليس لأخ البنت المذكور منعهما من ذلك؟ فأجاب: لا تمنع الأم والخالة من رؤية البنت المذكورة وليس للأخ منعهما من ذلك دون وجه شرعي"^(١).

وهذا القول ما أميل إليه وأرجحه؛ لأن فيه تعوداً للصغير والصغيرة على حقوق الأرحام ورعاية وصلها، والحفاظ على حقوق الكبار في رؤية الصغار من عائلاتهم وإقامة للعدالة في حق أقارب الطرف غير الحاضن في الرؤية كما هي متهيئة لأقارب الطرف الحاضن، وهذا كله مقصود عظيم للشارع - عز وجل - ومطلوب مؤكد لشريعته المطهرة. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية قد جعلت لكل من الأبوين الحق في رؤية ولدهما المحضون، فإنها جعلت أيضاً للمحضون الحق في رؤية وزيارة والديه أو أحدهما؛ لأنه مأمور بصلة والديه، والبر بهما والإحسان إليهما، مصداقاً لقوله تعالى: {وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ} ^(٢)، وقوله تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ} ^(٣).

فهذه الآيات وغيرها تدل على المحافظة على صلة الأرحام، وحرمة قطعها، ولاشك أن رؤية الصغير لوالديه نوع من صلة الرحم المأمور بها شرعاً، فغدت الرؤية والمشاهدة

(١) كتاب الفتاوى المهدية في الوقائع المصرية - محمد المهدي العباسي الحنفي ج ١ ص ٢٨٣ الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية ١٣٠١ هـ.

(٢) سورة الأحزاب الآية ٦.

(٣) سورة محمد الآية ٢٢.

ليست مشروعة فحسب بل واجب عليه.

وفي هذا المعنى يقول ابن قدامة -رحمه الله تعالى-: (ولا يمنع من زيارة أمه لأن منعه من ذلك إغراء بالعقوق وقطعية الرحم)^(١).

ويقول الماوردي -رحمه الله تعالى-: (وَعَلَيْهِ أَنْ يُنْفِذَهُ إِلَى زِيَارَةِ أُمِّهِ فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، وَإِنْ كَانَ مَنْزِلُهَا قَرِيبًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ لِيَأْلَفَ بَرَّهَا، وَلَا يَمْنَعَهُ مِنْهَا فَيَأْلَفَ الْعُقُوقَ وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً)^(٢).

فالمحضون إذا حرم من رؤية من يحبُّهم أو تمَّ شحُّته ضدَّهم، فلا شكَّ أنَّ هذا يؤثر على نفسيته، وقد بيَّنت الدِّراسات النفسيَّة أنَّ الطفل المحروم من علاقة متوازنة مع والديه يترعرع بنفسيَّة غير سوية، مقارنة مع أمثاله ممَّن يرون والديهم بدون مشاكل.

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في رؤية والديه وأقاربه

الوسيلة الأولى: تنظيم حق الرؤية للمحضون

لا يوجد في المسألة نصٌّ يحدد عدداً معيناً أو زمناً معيناً لرؤية المحضون ومشاهدته، ومرجع الحكم فيها إلى الفقهاء، وما قرَّروه حول مدَّة الزيارة والمبيت كان حسب ظروف حياتهم.

فالحنفية قالوا: إذا كان الولد عند الحاضنة فلأبيه حق رؤيته، كل يوم، وإذا كان الولد عند أبيه فلأمه كذلك رؤيته كل يوم إذا رغبت بذلك بشرط أن لا يضر بالأب أو المحضون^(٣).

والمالكية قالوا: للأم أن ترى أولادها الصغار كل يوم مرة، وأولادها الكبار كل أسبوع مرة، والأب مثل الأم في الرؤية قبل بلوغ سن التعليم، أما بعد بلوغ سن التربية

(١) المغني ج ٩ ص ٣٠٣.

(٢) الحاوي للماوردي ج ١١ ص ٥٠٧ ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٤م.

(٣) الدر المختار للحصكفي ج ٣ ص ٦٢٧.

والتعليم فله رؤية ولده من آن لآخر؛ للاطلاع عليه^(١).
 والزيارة عند الشافعية تكون مرة كل يومين فأكثر لا في كل يوم^(٢).
 وعند الحنابلة تكون الزيارة على ما جرت به العادة كالיום في الأسبوع^(٣).
 ونظراً لتغير ظروف عصرنا الحالي عمّا كان عليه أسلافنا، فإنه يتعين على ولي الأمر إصدار تشريع يُنظم مرات الزيارة، بأن لا تكون الزيارة محصورة في سويعات قليلة، خصوصاً إذا سافر الحاضن للإقامة في مكان بعيد عن غير الحاضن، وأن لا تكون متكررة في كل يوم؛ بل تكون متباعدة في حدود المعقول كأن تكون مدّة الرؤية يوماً كاملاً بالمبيت، كل أسبوع، على أن يراعى تجميع تلك المدة دون سقوطها حال تعذر ذلك كل أسبوع، مع النَّصِّ على حقِّ الطَّرف غير الحاضن في أن يصطحب صغيره لمدّة معينة خلال فترة الصيف؛ لأن الزيارة ليست لرؤية المحضون فحسب، بل هي متابعة شؤونه والوقوف على أموره.

وفي هذا الشأن صدرت فتوى من دار الإفتاء المصرية رقم ٢٠٧١ الصّادرة بتاريخ ١٧ ديسمبر لسنة ٢٠٠٨م تُجيز أن يحكم القاضي للطَّرف غير الحاضن، باستضافة أبنائه يوماً كل أسبوع، ومدّة مناسبة في الإجازة المدرسيّة وفي نهاية ومنتصف العام، وفي الأعياد والمناسبات، حسبما يراه محققاً للمصلحة والعدل في ذلك.

وأما بخصوص مكان زيارة المحضون لأمه أو أبيه فإننا نجد أن الفقهاء قد فرقوا بين الذكر والأنثى، فالمحضون إن كان أنثى فإنّها تكون عند حاضنها - أما أو أبا - ولا تخرج لزيارة أمها أو أبيها صيانة لها، لأنّ النساء نُهينَ عن البروزِ وأمرنَ بالقرّارِ، وعلى صاحب حق الزيارة والمشاهدة أن يذهب لزيارة البنت.

(١) الشرح الصغير للدردير ج ١ ص ٥٣١

(٢) مغنى المحتاج ٣ ص ٤٥٧

(٣) المغنى ج ٩ ص ٣٠٣، الإنصاف ج ٩ ص ٤٣٢

أما إذا كان المحضون ذكراً مميّزاً، وبيت أمه أو أبيه قريباً فلا بأس في خروجه للزيارة^(١).

لكنني أرى أن الأمر قد تغير في عصرنا هذا، فلقد خرجت البنات للدراسة، والعمل، والشراء من الأسواق، فلا فرق حينئذ بين الذكر والأنثى في مسألة الخروج، والصواب أن لا تمتنع البنت من الخروج بإطلاق، ولا يباح لها الخروج بإطلاق؛ بل يدور ذلك مع مصلحة المحضون وعُرف البلد، وغير ذلك من العوامل.

وعلى هذا فإذا ثبت حق الرؤية للحاضن أو المحضون فإنه لا بد وأن يكون منظماً حتى لا يتخذة أي من الطرفين ذريعة لإقلال راحة الآخر أو الإضرار به، كأن تكون الزيارة والرؤية مثلاً في أوقات مناسبة، وممكنة كأن تكون نهاراً، وفي وقت مناسب لا أن تكون ليلاً وفي أوقات متأخرة منه، وأن يُتحرى الأوقات التي لا يكون فيها الحاضن موجوداً عند الصغير.

فإن كانت الحضانة للأب مثلاً فعلى الأم أن تزور المحضون في الأوقات التي لا يكون فيها الأب موجوداً في المنزل وذلك منعاً للفتنة، وعليها أن لا تختلي بأبي المحضون.

وكذلك الأمر بالنسبة للأب إذ يجدر به أن يتحرى الأوقات المناسبة للزيارة فيمنع عليه زيارتها ليلاً أو الاجتماع بها بدون محرم أو امرأة^(٢).

ولكننا إذا نظرنا إلى وقعنا المعاصر فإننا نجد القوانين الوضعيّة تنصُّ على حقّ الزيارة إجمالاً، وتجعله عبارة عن مدّة قصيرة، خصوصاً إذا كان غير الحاضن يسافر لرؤية أبنائه، ممّا يكبّده خسائر مادّيّة لأجل سويغات زهيدة مع أبنائه، أو يدفع به إلى ترك الزيارة أصلاً، كما أنّه أحياناً يتم المماطلة في تطبيق الحكم، ولو كان القانون صارماً

(١) المغني ج ٩ ص ٣٠٥، المبدع لابن مفلح ج ٨ ص ٢٣٨.

(٢) نهاية المحتاج ٦ ص ٢٧٦، المغني ج ٩ ص ٣٠٣.

لَجَعَلَ الحاضن يرُعوي عن قطع الرحم، وغالب النُصوص القانونيّة تمنع حقّ المبيت ممّا يَحْرُم غير الحاضن وقرابته من المكث مع الأطفال إذا كانوا في مدينة أخرى^(١).
ويمكن الاستفادة في مسألة الزيارة من وسائل الاتصال الحديثة دون الحاجة للذهاب إلى دور الضيافة المخصصة لاستقبال مثل تلك الحالات، والتوسّع بإعطاء الحق في الاتصال بالمحزون عبر وسائل الاتصال الحديثة المتنوعة عبر شبكة الانترنت، كما أن من حق القاضي تعديل زمان ومكان رؤية المحزون حسب ما تقتضيه مصلحة الطفل المحزون والديه.

الوسيلة الثانية: نقل الحضانة عن الممتنع من تنفيذ حق الرؤية للمحزون

إذا حصل النزاع بين الطرفين ولم يمكن حله بين الزوجين فلا مانع من الرجوع إلى القاضي، والقاضي إذا وجد أن الحاضنة قد امتنعت بغير عذر وأصرت على عدم تنفيذ حكم الرؤية فيجب عليه نقل الحضانة عن الممتنع من تنفيذ حق الرؤية للمحزون، ولكن لا يحكم القاضي بنقل الحضانة إلا إذا تأكد أن الحاضنة قد امتنعت عن تنفيذ حكم الرؤية بغير عذر، فإذا كان الامتناع بعذر فإنه لا يحكم بنقل الحضانة؛ لأن الذي أمتنع عن تنفيذ حكم الرؤية صار مضاراً للطرف الآخر بالامتناع عن تنفيذ الحكم فانتقلت عنه الحضانة، وذلك استناداً لقوله تعالى: { لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ }^(٢).

وهذا ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٠ من مرسوم رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٨٥م من قانون الأحوال الشخصية المصري والتي ومؤداها (أنه إذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ حكم الرؤية بغير عذر أنذره القاضي

(١) مقال عصام هاشم وعنوانه: "أبناء المطلقين أنصفهم الدين وظلمهم القانون"، جريدة الأهرام، عدد

رقم ٤٣٩٠١، بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠٠٧.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٣٣.

فان تكرر ذلك جاز للقاضي بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتا إلى من يلي هذا الممتنع عن تنفيذ حكم الرؤية من أصحاب الحق فيها مدة يقدرها).

ومن هنا فالواجب على ولي الأمر في البلاد الإسلامية الرجوع إلى أحكام الشريعة والنص على هذا الحق (حق المحضون والحاضن في الرؤية) وتنظيم هذا الحق، والنص على أنه لا يجوز لأحد من الأبوين أن يحيل بين الآخر وبين رؤية المحضون، فهذه الرؤية حق لكل من الأب والأم وقبلهما هي حق للمحضون أوجبته أحكام الشريعة الإسلامية؛ لأن منع الزيارة والرؤية لأي طرف من الأطراف الثلاثة من شأنه التسبب في أضرار اجتماعية ومعنوية جسيمة ينال منها المحضون النصيب الأكبر.

* * *

المبحث السابع حق المحضون في النفقة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حكم النفقة للمحضون

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق المحضون في النفقة

المطلب الأول: حكم النفقة للمحضون

من الحقوق الواجبة التي أقرتها الشريعة الإسلامية للطفل المحضون حق النفقة، وأنها مقدرة بقدر الكفاية من المأكل والمشرب والملبس والمسكن والرضاع؛ لأن الطفل في فترة الحضانة لا يستطيع الكسب ويحتاج إلى من ينفق عليه.

فالحكمة من مشروعية النفقة للمحضون هو: أن الأصل في الإنسان أن يقوم بحاجاته الحيوية متى كان في مكنته القيام بتلك الحاجات، فإن عجز عنها كلياً أو جزئياً فقد أوجبت الشريعة الإسلامية على غيره أن يمد إليه يد المعونة وينهض بشئونه بقدر ما هو في حاجة إليه سداً لعوزه، يكلف بذلك الأقرب فالأقرب كالوالدين بالنسبة للأولاد الصغار والإناث من الأولاد الكبار والأقارب ترفيهاً عليهم وصوناً لهم من الابتذال والكد والكدر في طلب الرزق^(١).

ولهذا ذهب الفقهاء إلى وجوب نفقة الأولاد الصغار على الأب؛ لأن فيها صوناً لهم من الهلاك، وهو واجب شرعي^(٢)، والأصل في وجوبها للصغير على الأب ما ورد في الكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

(١) د. أحمد إبراهيم بك - المستشار - واصل علاء الدين - المرجع السابق - ص ٦١٦.

(٢) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣٠، شرح منح الجليل ج ٢ ص ٤٤٩، مغنى المحتاج ج ٣ ص ٤٤٦، ٤٤٧، المغنى ج ٨ ص ١٦٩، المحلى ج ١٠ ص ١٠١.

١- الكتاب:

قول الله تعالى: {وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا} (١).

وجه الدلالة: وفي هذا دليل على وجوب نفقة الولد على الوالد لضعفه وعجزه وسماها الله (ﷺ) للأُم؛ لِأَنَّ الْغِذَاءَ لَا يَصِلُ إِلَى الْحَمْلِ إِلَّا بِوَسَاطَتِهِنَّ فِي الرِّضَاعَةِ؛ وَهَذَا بَابٌ مِنْ أُصُولِ الْفِقْهِ، وَهُوَ أَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ مِثْلُهُ (٢).

ب- قول الله تعالى: {فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَأْتَمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُم فَسْتَرْضِعْ لَهُ أُخْرَى} (٣)

وجه الدلالة:

في هذه الآية دليل على أَنَّ عَلَى الْوَالِدِ نَفَقَةَ الْوَلَدِ دُونَ أُمِّهِ كَانَتْ أُمُّهُ مُتَزَوِّجَةً أَوْ مُطَلَّقَةً (٤).

ج- قول الله تعالى: {لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا} (٥)

وجه الدلالة:

فهذه الآية أصل في وجوب النفقة للولد على الوالد دون الأم (٦).

(١) سورة البقرة من الآية ٢٣٣.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢٢٣.

(٣) سورة الطلاق من الآية ٦.

(٤) الأم للشافعي ج ٥ ص ١٠٨.

(٥) سورة الطلاق من الآية ٧.

(٦) تفسير القرطبي ج ٤ ص ٢٦٥.

٢- السنة:

قول النبي ﷺ لهند بنت عتبة: "خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف"^(١).
وجه الدلالة: فقد دل الحديث على وجوب نفقة الولد على الأب، وأنه يجوز لمن
وجبت له هذه النفقة شرعاً على شخص أن يأخذ من ماله ما يكفيه بالمعروف عند
الامتناع^(٢).

٣- الإجماع:

قال ابن المنذر رحمه الله: "أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن على المرء
نفقة أولاده الأطفال الذين لا مال لهم"^(٣).

٤- المعقول:

أ- أن ولد الإنسان بعضه فكما يجب عليه أن ينفق على نفسه وأهله فكذلك على
بعضه، ولأن الإنفاق عند الحاجة من باب إحياء المنفق عليه، والولد جزء الوالد،
وإحياء الوالد نفسه واجب كذا إحياء جزئه^(٤).

ب- أن بين الوالد وولده قرابة يجب وصلها، ويحرم قطعها بالإجماع، والإنفاق-
مع حاجة الولد وقدرة الوالد- من أظهر أنواع الصلة فكان واجباً، وترك الإنفاق
يؤدي إلى القطيعة فكان محرماً^(٥).

ولا ريب في أن جملة هذه الأدلة توحى بما قصد إليه الشارع من إيجاب النفقة على
الأب للصغير، وهو أن يحصل له كفايته من الطعام والشراب والكساء والسكن

(١) رواه البخاري- صحيح البخاري كتاب النفقات- باب إذا لم ينفق الرجل..ج ٥ ص ٢٠٥٢ رقم ٥٠٤٩.

(٢) فتح الباري ج ٩ ص ٥٠٨، ٥٠٩.

(٣) الإجماع لابن المنذر ص ٩٨ - ط دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

(٤) المغني ج ٨ ص ١٦٩، بدائع الصنائع ج ٥ ص ٣١.

(٥) بدائع الصنائع ج ٥ ص ٣١.

وغيرها، على وجه ينشأ معه الطفل المحضون سليم البدن، عزيز النفس، لا تحمله الفاقة على التشرذم والفساد، ولا تضطره الأمراض إلى الانحراف، ولا يدفعه ذل الحاجة إلى القلق والاضطراب؛ لأنه في كفاية واستغناء، فقد تهيأ لديه ما يحتاجه من مقومات العيش، وبذلك ينأى عن الانحراف ودواعيه وعن الفساد والتعرض إليه^(١).

لكن الفقهاء لم يوجبوا نفقه المحضون على أبيه مطلقاً، وإنما اشترطوا لوجوبها شرطين:

الشرط الأول: أن يكون الولد فقيراً:

الولد الذي تجب له النفقة يشترط فيه أن يكون فقيراً لا مال له؛ لأن وجوب النفقة للإنسان على غيره معلول بحاجته فلا تجب لغير المحتاج، كما أن النفقة تجب على سبيل المواساة، والموسر مستغن عن المواساة، فإن كان ذا مال كان مستغنياً بماله غير محتاج لغيره، فلا تجب له النفقة على غيره، ويكون إيجابه في ماله أولى من إيجابها في مال غيره^(٢).

الشرط الثاني: أن يكون الوالد موسراً:

يشترط لوجوب النفقة على الأب أن يكون قادراً على الإنفاق، إما من ماله، وإما من كسبه، فإذا كان غنياً وعنده ما يفضل عن حاجته، أو قادراً على الكسب وجب عليه نفقة أولاده^(٣).

(١) جرائم الأحداث في الشريعة الإسلامية - المشكلة والعلاج - دراسة فقهية تربوية - د محمد ربيع صباهي ص ٥٣٣ - رسالة دكتوراه كلية الشريعة جامعة دمشق ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م ط دار النوادر الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.

(٢) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣٥، الشرح الكبير للدردير ج ٢ ص ٥٢٤، المهذب ج ٢ ص ١٦٦، المغني ج ٨ ص ١٦٩، ١٧٠، المحلى ج ١٠ ص ١٠٠.

(٣) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣٥، شرح فتح القدير ج ٤ ص ٤١٠، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٥٢٤، القوانين الفقهية ص ١٩٣، روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٣، المغني ج ٨ ص ١٦٩، المحلى ج ١٠ ص ١٠٠، ١٠١.

أما إذا كان الأب لا يملك ما يزيد عن نفقة نفسه، وكان عاجزاً عن الكسب فلا شئ عليه لأن وجوب هذه النفقة على سبيل المواساة فلا تجب على المحتاج كالزكاة ذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء^(١).

يقول الله تعالى: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا^(٢).

وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "ابدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك"^(٣).

بينما ذهب بعض الحنفية^(٤)، والشافعية في وجه^(٥) إلى وجوب النفقة على الأب في حال يساره وإعساره لأن الإنفاق على الفروع عند حاجتهم وعجزهم إحياء لهم، وإحياءهم إحياء لنفسه لقيام الجزئية وإحياء نفسه واجب^(٦).

ويمكن أن يناقش دليلهم بأن مناط التكليف القدرة ومع فقد القدرة فلا تكليف، وقد قال تعالى: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا^(٧)، ومع الإعسار وعدم القدرة على الكسب لا يكلف الإنسان بنفقة فروع.

وبهذا يظهر رجحان مذهب الجمهور القائلين بسقوط النفقة على الأب المعسر، وذلك لقوة أدلتهم، وموافقة مذهبهم للقواعد الكلية في الشريعة من حيث إنه لا تكليف إلا بمقدور عليه، فحيث أعسر الأب بالنفقة فإنه في هذه الحالة محتاج لمن ينفق

(١) المراجع السابقة نفس الصفحات.

(٢) سورة الطلاق آية ٧.

(٣) رواه مسلم كتاب الزكاة باب الابتداء في النفقة ج ٢ ص ٦٩٣ حديث رقم ٩٩٧.

(٤) شرح فتح القدير ج ٤ ص ٤١٠، مجمع الأهر ج ١ ص ٤٩٧.

(٥) روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٣، مغنى المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧.

(٦) مغنى المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧.

(٧) سورة الطلاق من الآية ٧.

عليه خاصة إذا كان عاجزاً عن الكسب، لأنه لا يعقل لإيجاب النفقة عليه وهو يأخذ نفقته من غيره، إذ إن فاقد الشيء لا يعطيه^(١).

وقد أخذ القضاء المصري بما قرره الفقه الإسلامي من استلزام شرط إعسار المحضون لوجوب النفقة على الحاضن، وقد جاء في حكم القضاء بأنه لا يجبر الفقير على نفقة غيره إلا على أولاده الصغار وبناته الكبار البالغات^(٢)، وبأن الولد الصغير نفقته وأجرة حضانتها واجبة على أبيه بقدر كفايته والمناسبة لحال المحكوم عليه، وأن هذه النفقة تجب على الأب متى كان قادراً على الكسب^(٣)، كما حكم بأن نفقة طالب العلم الفقير العاجز عن الكسب كبيراً كان أو صغيراً تجب على أبيه بقدر الكفاية إلحاقاً له بالعجزة، وبأن المراد بالعلوم الشرعية العلوم المشروعة وهي التي طلب الشرع بتعلمها ولم يجرمها وأن طلب العلم الذي تستحق بسببه النفقة شرعاً ليس له غاية معينة، فما دام المحكوم له بالنفقة طالب علم فليس للمحكوم عليه أن يطالب بسقوط نفقته بدعوى أنه تعلم قسطاً من العلم يؤهله لأن يعيش في الحياة^(٤).

(١) د/ وليد خالد الربيع - الإلزام في مسائل الأحوال الشخصية دراسة فقهية مقارنة ص ٢١٧ ط دار النفائس - الطبعة الأولى ٢٠٠٧ م.

(٢) حكم محكمة دمياط الجزئية الشرعية في ١٣٤٧/٣/٢٥ هـ الموافق ١٩٢٩/٢/٢٥ م - مجلة القضاء الشرعي - السنة ٥ - العددان ٧ - ٨، ص ٢٣٠ - وحكم محكمة ديروط الشرعية في ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ هـ الموافق ١٩٣٩/٩/٦ م - المحاماة الشرعية - السنة ٤، ص ٣٢٥ رقم ١٠٤ وقد تم استئناف هذا الحكم وصار نهائياً - د. عبد العزيز عامر - المرجع السابق - ص ٥٦٩ - وراجع حكم محكمة القاهرة الابتدائية في ١٩٥٦/١١/٧ م في القضية رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٦، المرجع في قضاء الأحوال الشخصية للمصريين - ج ٢، ص ٢٤٩.

(٣) حكم محكمة ميت غمر الشرعية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٢ هـ الموافق ١٩٣٣/٧/١٦ م - المحاماة الشرعية - السنة ٦ - الأعداد ٦ - ٨، ص ٧٥٦ رقم ٢٠٦ وقد تأيد هذا الحكم استئنافاً بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٧ م.

(٤) حكم محكمة مصر الجزئية الشرعية في ٣٠ جمادى الأولى سنة ١٣٤٤ هـ الموافق ١٩٢٥/١١/١٦ م - مجلة القضاء الشرعي - السنة ٣ - العدد ٩، ص ٤٦١ - وقد حكم في الاستئناف بتاريخ ١٩٢٦/٣/١٠ م بالتأييد.

المطلب الثاني: وسائل حفظ حق النفقة للمحضون

الوسيلة الأولى: إلزام الأب بالإنفاق على المحضون

لما كان الأولاد بحاجة إلى النفقة؛ لأنهم لا مال لهم في الغالب، كان الأب مسئولاً عن الإنفاق عليهم، وذلك بتوفير كل ما يحتاجون إليه عادة من غذاء وكساء ودواء ومأوى وهذا باتفاق الفقهاء^(١).

فإذا امتنع الأب عن الإنفاق على الطفل المحضون الذي لا مال له، مع قدرة الأب على الإنفاق إما ليساره وغناه، وإما لقدرته على الكسب وطرق الكسب ميسرة له، فإن القاضي يلزمه بالإنفاق ويحمله على ذلك بالوسيلة التي يراها مجدية في ذلك؛ لأن النفقة ضرورة، وهي ضرورة دفع الهلاك عن الولد، إذ لو لم ينفق عليه لهلك فكان هو في الامتناع عن الإنفاق عليه، كالقاصد إهلاكه فدفع قصده بحمله على الإنفاق جبراً عنه، وهذا ما ذهب إليه عامة أهل العلم^(٢).

ولكن الفقهاء اختلفوا في الوسيلة المجدية لإلزام الأب المؤسر بالإنفاق على ولده إلى رأيين:

الرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية، إلى أن الحاكم يجبر الممتنع عن الإنفاق مع وجوبه عليه، كما يجوز للأب أن تأخذه من ماله بدون إذنه، فإن غيب ماله وامتنع عن الإنفاق فإن الحاكم يبيع عليه ماله ولكن لا يبيع

(١) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣٠، شرح فتح القدير ج ٤ ص ٤١٠، شرح منح الجليل ج ٢ ص ٤٤٩، مغنى المحتاج ج ٣ ص ٤٤٦، ٤٤٧، المغنى ج ٨ ص ١٦٩ - ط دار الفكر، الإقناع ج ٤ ص ١٥٠، المحلى ج ١٠ ص ١٠١.

(٢) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣٨، أسهل المدارك شرح إرشاد السالك للكشناوى ج ٢ ص ٤٣ ط دار الكتب العلمية بيروت، روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٧، المغنى ج ٨ ص ١٦٤، المحلى ج ١٠ ص ١٠٠.

عليه عبده ولا عقاره في ذلك إذا لم يكن فيهما فضل عن حاجته^(١).
فالحاكم يقوم مقام الأب عند امتناعه عن أداء ما وجب عليه من الحقوق لأن النفقة
حق كالدين.

واستدلوا بحديث هند بنت عتبة حيث قال لها رسول الله ﷺ: "خذني ما يكفيك
وولئك بالمعروف"^(٢).

وجه الدلالة: الحديث فيه دليل على وجوب نفقة الزوجة على زوجها، وعلى
وجوب نفقة الولد على الأب، وأنه يجوز لمن وجبت له النفقة شرعاً على شخص أن
يأخذ من ماله ما يكفيه إذا لم يقع منه الامتثال وأصر على التمرد^(٣).

الرأي الثاني: ذهب الحنفية إلى أنه يجوز للزوجة والأولاد استيفاء نفقتهم من مال
الأب إذا وجبت النفقة عليه إذا ظفروا بماله فإن امتنع عن الإنفاق مع القدرة فإنه لا
يحق للقاضي أن يحجر عليه ويبيع عنه ماله جبراً بسبب النفقة، بل يأمره أن يبيع هو
ويقضى فإن لم يفعل ذلك حبسه حتى يبيع، لأن البيع عليه حجر عليه، ولا يحجر على
العاقل البالغ^(٤). وإن كان الأصل عند الحنفية أنه لا يجبس والد وإن علا في دين ولد له
وإن سفل إلا في النفقة؛ لأن في الامتناع إتلاف النفس ولا يحل للأب ذلك^(٥).

والذي يظهر لي والله أعلم: أن حمل الأب على الإنفاق مسألة تقديرية يرجع في
تقديرها إلى نظر القاضي وظروف القضية، فإن رأى حمل الأب على الإنفاق - ضرباً

(١) أسهل المدارك ج ٢ ص ٤٣، القوانين الفقهية لابن حزي ص ١٩٣، مغنى المحتاج ج ٣ ص ٤٤٦،
٤٤٧، أسنى المطالب ج ٣ ص ٤٤٣، روضة الطالبين ج ٩ ص ٨٧، المغني ج ٨ ص ١٦٤، الكافي ج ٣
ص ٣٧٤، المحلى ج ١٠ ص ١٠١.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ١٣١ ط دار الجيل.

(٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ٤٩٧، شرح فتح القدير ج ٢ ص ٤١١.

(٥) بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣٨.

أو حبساً أو تويخاً أو بيعاً لماله أو غيرها من الوسائل فله ذلك، إذ لم يرد نص في هذا الباب يمنع تجاوزه، ومرجع المسألة إلى تحقيق ذلك مما لا يخالف نصوص الكتاب والسنة ولا تناقض قواعد الشريعة فإن للقاضي استعمالها لتحقيق الغرض المقصود والغاية المطلوبة^(١).

وقد حكم القضاء المصري بما قرره الفقه الإسلامي من أن نفقة الصغير على أبيه ولو لم يتيسر أنفق عليه القريب ورجع على الأب إذا أيسر ما لم يكن الأب زمنياً أو عاجزاً فيقضي بالنفقة على القريب بدون رجوع ويلحق الأب بالميت^(٢).

الوسيلة الثانية: وجوب نفقة المحضون على قرابته عند فقد الأب أو إعساره

إذا لم يكن الأب موجوداً، أو وجد وكان معسراً، أو فقيراً عاجزاً عن الكسب لمرض أو كبر سن ونحوه، فلا يترك الأولاد من غير نفقة، بل تكون نفقتهم واجبة على قرابتهم الموسرين، ولكن الفقهاء اختلفوا فيمن تجب عليه نفقة الأولاد الصغار إلى أربعة أقوال:

القول الأول: للحنفية حيث ذهبوا إلى أنه يفرق بين حال الإعسار بالنفقة وحال موت الأب، فعند إعساره بالنفقة فإن الأم تؤمر في هذه الحالة إن كانت موسرة بأن تنفق من مالها على الأطفال الصغار، ويكون ذلك ديناً على الأب إذا أيسر، فإن لم توجد الأم الموسرة فعلى الجد أو العم نفقة الصغار ويرجع بها على الأب عند يساره، ما لم يكن الأب مريضاً مرضاً مزمنياً فلا رجوع عليه، وعللوا ذلك بأن النفقة لا تشمل التأخير فيقام غير الأب مقامه في الأنفاق على الولد^(٣)، أما في حالة موت الأب فتجب

(١) د/ وليد خالد الربيع - الإلزام في مسائل الأحوال الشخصية - ص ٢٢٩.

(٢) حكم محكمة منيا البصل الجزئية الشرعية في القضية رقم ٤١ لسنة ١٩٥٧م - المرجع في قضاء الأحوال الشخصية - ص ٣٩٦ رقم ٢٦٧ - وحكم محكمة جرجا الجزئية الشرعية في ١٦ ربيع الآخر سنة ١٣٤٣هـ الموافق ١٣/١١/١٩٣٤م - مجلة القضاء الشرعي - السنة ٤ - العدد ١، ص ٣٤.

(٣) المبسوط ج ٥ ص ٢٢٣، شرح فتح القدير ج ٤ ص ٤٢٠، بدائع الصنائع ج ٤ ص ٣١.

النفقة على كل ذي رحم محرم، ويقدم الأقرب في قرابة الولادة ولو كان كل واحد منهم وارثاً فإن لم يمكن الترجيح قسمت النفقة عليهم على قدر ميراثهم، أما في قرابة الرحم فيقدم بقوة القرابة ثم بقوة الميراث، فإن كان أحدهما وارثاً والآخر غير وارث كانت النفقة على الوارث فقط، وإن كانا وارثين كانت النفقة عليهما على قدر ميراثهما^(١)؛ لأن النفقة وجبت على الأب وهو ذو رحم محرم فتجب على كل من هو بهذه الصفة الأقرب فالأقرب لهذه العلة ويدل عليه قول تعالى: {وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكَتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ...} ^(٢) حيث ذكر ذوى الرحم المحرم وجعل لهم أن يأكلوا من بيوتهم فدل على أنهم مستحقون لذلك لولاه لما أباحه لهم^(٣).

القول الثاني: للمالكية الذين ذهبوا إلى: أن الأب إذا مات أو عجز عن الكسب لأي سبب فلا تجب النفقة على أحد من الأقارب ولو موسرين، فإن أنفقت الأم أو الجد كان ذلك منهما تبرعاً وأمرأً مستحباً وليس واجباً، وعللوا ذلك بأن الإنفاق إذا وجب على شخص لم ينتقل إلى غيره، وكذلك إذا حال دونه حائل لا ترجع النفقة عليه^(٤).

القول الثالث: للشافعية حيث ذهبوا إلى أنه إذا أعسر الأب بالنفقة أو مات وجبت النفقة على الجد أبي الأب ثم آباؤه وإن علون يقدم الأقرب فالأقرب، وعللوا ذلك بأن الجد لما قام مقام الأب في الولاية، واختص دون الأم بالتعصيب وجب أن يقوم مقامه

(١) بدائع الصنائع ج٤ ص ٣٢-٣٣، شرح فتح القدير ج٤ ص ٤٢٠.

(٢) سورة النور جزء من الآية رقم: ٦١.

(٣) أحكام القرآن للحصاص ج١ ص ٥٥٥.

(٤) المعونة على مذهب عالم المدينة للقاضي عبد الوهاب ج٢ ص ٩٣٨ ط دار الفكر بيروت، حاشية

الدسوقي ج٢ ص ٥٢٣، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى ص ٢٢٣.

في إيجاب النفقة، فإن لم يوجد أحد من الأجداد كانت النفقة واجبة على الأم؛ لأن أن النفقة إذا وجبت على الجد وولادته من طريق الظاهر، فلأن تجب على الأم وولادتها من طريق القطع أولى^(١).

القول الرابع: للحنابلة في ظاهر المذهب والحسن ومجاهد والنخعي وابن أبي ليلى وأبو ثور حيث ذهبوا إلى أنه إذا أعسر الأب بالنفقة أو مات، فإن النفقة تجب على الوارث على قدر ميراثه لا فرق في ذلك بين قرابة الولادة وغيرها، فإذا وجد الجد مع الأم فعليهما النفقة بنسبة ميراثهما، على الأم الثلث وعلى الجد الثلثان، وهكذا على قدر ميراث كل واحد منهم واستدلوا بقوله تعالى: {... وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ...}^(٢)، حيث أوجب الله تبارك وتعالى على الأب نفقة الرضاع ثم عطف الوارث عليه، فوجب عليه ما وجب على الأب^(٣).

وما ذهب إليه الحنابلة ومن معهم من أن النفقة حق واجب للصغير الفقير قدر كفايته على قريبه الموسر على قدر ميراثه منه هو الراجح، فكما أن الله شرع له ميراثه دون سائر الناس لأجل هذه القرابة، فينبغي أن يختص بوجوب صلته بالنفقة دونهم، فإن لم يكن وارثاً لعدم القرابة لم تجب عليه النفقة لذلك، وحتى إذا لم يوجد دليل ينتهض وجوبها على الوارث فلا شك أن هذه النفقات مما يصدق عليها أنها صلة للأرحام فهي من أفضل القرب وأعظم الطاعات المقربة إلى الله ﷻ. والله أعلم

الوسيلة الثالثة: وجوب نفقة المحضون في بيت المال إذا لم يكن له من ينفق عليه إذا كان الأب فقيراً عاجزاً عن الكسب أو عدم الأب ولا قريب للولد المحضون

(١) الحاوي ج ١٥ ص ٧٨ - ٧٩، تكملة المجموع شرح المهذب ج ١٨ ص ٢٩١، ٢٩٥.

(٢) سورة البقرة الآية رقم: ٢٣٣.

(٣) المغني والشرح الكبير ج ٩ ص ٢٦٤.

ينفق عليه فنفقته في بيت المال؛ لأن من وظائف بيت المال في الإسلام أن يتحمل حاجة المحتاجين وينفق عليهم بقدر حاجاتهم، وإذا لم يسعفه بيت المال ويسعف أولاده فمضى يقوم بيت المال بعون المحتاجين^(١).

فإذا كانت تعاليم الإسلام تحث على التكافل الاجتماعي والاقتصادي، وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع لتضييق الهوة بين الأغنياء والفقراء، فإنه يجب أن يقدم الدعم اللازم للأسر الفقيرة المحتاجة خشية أن يؤدي فقرهم إلى عواقب وخيمة في المجتمع، وذلك من بيت مال المسلمين، فلا يصح في دين أن ترتع الدولة في البذخ والترف، وتغدو في الرفاهية والنعيم، والآلاف من أبناء الشعب يقتلهم الجوع ويذلهم الفقر ويقعدهم المرض، ويحيم عليهم الجهل، ويتخبطون في البؤس والفاقة والحرمان، ولا يجوز في شريعة الإسلام أن تنفق أموال الأمة على الكماليات والمظاهر.. ويهمل الجانب الأكثر ضرورة والأعظم أهمية^(٢).

ولنا السند في ذلك قوله تعالى: { إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ... }^(٣).
فالآية الكريمة دلت على أن الفقراء هم أولى الناس بأن تجب نفقتهم في بيت مال المسلمين لشدة حاجتهم وفاقتهم^(٤).

وكذلك ما روى عن فاطمة بنت عبد الملك زوجة عمر بن عبد العزيز قالت:
"دخلت يوماً عليه وهو جالس في مصلاه واضعاً خده على يده ودموعه تسيل على خديه فقلت: مالك؟ فقال: ويحك يا فاطمة لقد وليت من أمر هذه الأمة ما وليت ففكرت في الفقير الجائع، والمريض الضائع والعمري المجهود واليتيم المكسور والأرملة الوحيدة، والمظلوم المقهور والغريب والأسير والشيخ الكبير، وذوي العيال الكثير والمال

(١) د/ عبدالكريم زيدان - الفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية ج ١٠ ص ١٨٢.

(٢) التكافل الاجتماعي في الإسلام - د/ عبد الله ناصح علوان ص ٨٦ ط: دار السلام - القاهرة.

(٣) سورة التوبة جزء من الآية رقم: ٦٠.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٢ ص ٣٦٤.

القليل وأشباههم في أقطار الأرض وأطراف البلاد فعلمت أن ربي عَلَيْكَ سيسألني عنهم يوم القيامة وأن خصمي دوهم محمد ﷺ فخشيت أن لا يثبت لي حجة عند خصومته فرحمت نفسي فبكيت" (١).

ومن هنا يظهر جلياً أن ولي الأمر في الإسلام قد أدرك ما ألزمه الشرع به وما يهدف إليه في ذلك من تحقيق العدالة التوزيعية، وتوفير العيش الكريم لكل فرد من أفراد الرعية، ومن هنا فقد سلك الخلفاء الراشدون في سياستهم المالية مسلكاً تطبيقياً حافلاً بأروع صور العدالة وأعظم صور الرعاية والاهتمام والجدية بالشئون المعيشية للرعية فكانت تطبيقاتهم ترجمة حية للأسس الحقوقية والمبادئ العدلية التي قررها الإسلام (٢).

فقد روى عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: "كان عمر لا يفرض للمولود حتى يفطم قال: ثم أمر منادياً فنادى: لا تعجلوا أولادكم عن الفطام فإننا نفرض لكل مولود في الإسلام، قال: وكتب بذلك في الآفاق بالفرض لكل مولود في الإسلام" (٣).

الوسيلة الرابعة: تقديم ولده الصغير علي أبيه في استحقاق النفقة

من وسائل حفظ حق المحضون في النفقة أنه إذا كان للرجل أب فقير وولد صغير، وقد قدر علي نفقة أحدهما، فإن الصغير يقدم على الأب في استحقاق النفقة (٤).

وجه ذلك: إن الأب يستطيع من الصبر مالا يستطيعه الصغير، فقد يهلك، فجاز تقديمه على الأب في الاستحقاق.

وذهب بعض المالكية إلى القول بأنهما يتحاصن ما قدر عليه بينهما (٥).

-
- (١) البداية والنهاية لابن كثير - ج ٩ ص ٢٠١ - ط دار المعارف.
 (٢) الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي أحمد عواد محمد الكبيسي ص ٢٤٩ ط مطبعة العاني بغداد - الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.
 (٣) الأموال لأبي عبيد ص ٢٢٣ - الأثر رقم ٥٨٣ باب فرض الذرية من الفئ وإجراء الأرزاق.
 (٤) حاشية رد المختار على الدر المختار ج ٥ ص ٢٧٢، مواهب الجليل ج ٤ ص ٢١١.
 (٥) مواهب الجليل ج ٤ ص ٢١١، حاشية الدسوقي ج ٢ ص ٨٢١-٨٢٢.

الوسيلة الخامسة: إيجاب نفقة المحضون على أبيه ولو كان كافراً

اتحاد الدين أو إسلام الابن والأب ليس بشرط لوجوب النفقة، فتجب نفقة الصغير على أبيه مع اختلاف الدين؛ وذلك لعموم الأدلة الموجبة للنفقة حيث لم تفرق، ولأن الولادة سبب وجوب نفقة الصغير على أبيه، والولادة ثابتة، سواء اتحد الدين أم اختلف، كما أن النفقة وسيلة الحياة، والحياة مطلوبة ولو مع الكفر، فتجب على الأب نفقة صغاره ولو اختلف الدين وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء^(١).

وروى عن الإمام أحمد: أنه لا تجب نفقة الصغير على أبيه مع اختلاف الدين؛ لأنهما غير متوارثين، والنفقة تختص بمن كان وارثاً فإن لم يكن وارثاً فلا نفقة له، ولأن النفقة صلة فتختص بمن تجب صلته من القرابة، ولا قرابة مع اختلاف الدين فتسقط النفقة بينهما^(٢).

وما ذهب إليه الجمهور هو الراجح؛ لأن سبب النفقة الجزئية، وهي ثابتة مع اختلاف الدين، فيلزم الإنسان أن ينفق على ولده الصغير كما يلزمه الإنفاق على نفسه.

وأما القياس على الميراث فلا وجه له؛ لأن الميراث مبني على المناصرة، وهي مفقودة عند اختلاف الدين، فيسقط التوارث بين المسلم والكافر، بخلاف النفقة فإنها مبنية على البعضية، وبعض المرء في معنى نفسه، فكما لا تمتنع نفقته على نفسه بكفره فكذا نفقته على بعضه^(٣).

* * *

(١) بدائع الصنائع ج ٥ ص ١٨٠ - مجمع الأئمة ج ١ ص ٤٩٦، ٤٩٧، شرح منح الجليل ج ٢ ص ٤٤٢، معنى المحتاج ج ٣ ص ٤٤٧، روضة الطالبين للنووي ج ٦ ص ٤٨٩، ٤٩٠، المغنى والشرح الكبير ج ٩ ص ٢٥٨ - الكافي لابن قدامة ج ٣ ص ٣٧٤، الإقناع ج ٤ ص ١٤٨، المحلى ج ١٠ ص ١٠٠.

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ٩ ص ٢٦٠ - الكافي ج ٣ ص ٣٧٥.

(٣) حاشية رد المختار على الدر المختار ج ٥ ص ٢٩٠.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبعد:
فمن خلال ما سبق ذكره من هذه الدراسة يمكن أن أخرج ببعض النتائج و
التوصيات أذكر من أهمها ما يلي:
أولاً: أهم النتائج.

١ - أن الإسلام أحاط الطفل المحضون منذ ولادته بسياج قويم ومتين من الحقوق
الشرعية والتعاليم الإسلامية، التي من شأنها أن تحفظ عليه حياته، وتحميه من الوقوع في
كثير من المشكلات و الأمراض.

٢- أهم الحقوق التي كفلها الإسلام للطفل المحضون:

- أ- حق المحضون في النسب.
- ب - حق المحضون في الرضاع.
- ج - حق المحضون في الرعاية الصحية.
- د - حق المحضون في التعليم والتأديب.
- هـ - حق المحضون في السفر.
- و - حق المحضون في رؤية والديه وأقاربه.
- ز- حق المحضون في النفقة.

٣ - اتخذت الشريعة الإسلامية العديد من الوسائل الشرعية، والتدابير الوقائية
للمحافظة على حقوق الطفل المحضون وفق منهج إسلامي رفيع لا يعادله أي منهج،
ولا يساويه أي تشريع.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب على ولى الأمر أن يُحث الوالدين على تحمل مسئوليتهم تجاه الأولاد،

ومن واجبه أيضاً وضع عقوبة رادعة على أولياء الأمور الذين يهملون أولادهم أو يتقاعسون في أداء واجباتهم تجاههم من دون عذر مقبول.

٢- يجب على الدولة أن تقوم برعاية الطفل المحضون غير القادر، وتقديمها للمساعدات والمعونات لهؤلاء الأطفال وهذا بحكم مسئوليتها، مما يجعلهم في غنى عن سؤال الناس.

٣- توجيه المؤسسات الإعلامية والدعوية إلى بيان الحقوق التي أوجبها الإسلام للطفل المحضون، والتي من شأنها الحد من المشكلات والمخاطر التي تقع بالطفل المحضون.

وفي نهاية هذا البحث فإنني أستسمح كل ناظر في بحثي هذا العذر لما عساه أن يبدو فيه من قصور أو تقصير فحسبي أني أعملت قلبي وبذلت قصارى جهدي وغاية وسعى في تحري الحق والصواب، فإن أكن قد وفقته فذلك فضل الله، وإن كانت الأخرى فاستغفر الله. والله أسأل أن يعفو عن زلاتي ويقيلني من عثراتي... وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس أهم المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم وعلومه^(١):

- ١) أحكام القرآن - أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ط دار إحياء التراث العربي.
- ٢) أحكام القرآن - أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي ط دار المعرفة بيروت
- ٣) تفسير القرآن الحكيم المسمى تفسير المنار - محمد رشيد رضا - ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٤) تفسير القرآن العظيم: للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير القرشي الدمشقي - مكتبة دار المنار - القاهرة.
- ٥) تفسير الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل من وجوه التأويل للزمخشري، ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.
- ٦) الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - المتوفى سنة ٦٧١ هـ ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٨ م.
- ٧) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: للعلامة / أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - دار إحياء التراث العربي.

ثانياً: الحديث النبوي وعلومه:

- ٨) سبل السلام شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام: للشيخ / محمد بن إسماعيل

(١) تنبيه: يقوم ترتيب المراجع في كل قسم حسب حروف المعجم، مع مراعاة أنه لا اعتبار لحرف (ال).

- الأمير اليمني الصنعاني - ط مكتبة زهران القاهرة.
- (٩) سنن أبي داود: للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزوي - ط دار الفكر - بيروت.
- (١٠) سنن ابن ماجه: تأليف/ الحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه - ط دار الفكر - بيروت.
- (١١) سنن النسائي الصغرى: للإمام أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بجر النسائي - المتوفى سنة ٣٠٣هـ - ط دار المطبوعات الإسلامية.
- (١٢) شرح صحيح مسلم: للإمام يحيى بن شرف بن مري حسن بن حسين بن حزام النووي ت ٦٧٦هـ - ط دار إحياء التراث العربي.
- (١٣) صحيح البخاري: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن المغيرة البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ - ط دار ابن كثير اليمامة.
- (١٤) صحيح مسلم: الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج ت ٢٦١هـ - ط دار إحياء التراث العربي.
- (١٥) عون المعبود شرح سنن أبي داود: للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي - ط دار الكتب العلمية - الطبعة الثانية ١٤١٥هـ.
- (١٦) فتح الباري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ٧٧٣ - ٨٥٢هـ - ط دار المعرفة بيروت.
- (١٧) فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي - ط دار الكتب العلمية بيروت، المكتبة التجارية الكبرى.
- (١٨) مسند الإمام أحمد بن حنبل: الإمام أحمد بن محمد الشيباني - ت ٢٤١هـ - ط مؤسسة قرطبة.
- (١٩) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: الشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري

— المتوفى سنة ٨٤٠هـ — ط دار العربية بيروت.

رابعاً: كتب المذاهب الفقهية:

(١): كتب الفقه الحنفي:

- (٢٠) أحكام الصغار — محمد بن محمود بن الحسين الحنفي — ط دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- (٢١) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: تأليف/ الإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي — ط دار إحياء التراث العربي — بيروت.
- (٢٢) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق: للعلامة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي — رحمه الله — ت ٧٤٣هـ — دار المكتب الإسلامي — القاهرة.
- (٢٣) حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار: محمد أمين الشهير بابن عابدين — ط دار الكتب العلمية بيروت — ط إحياء دار التراث.
- (٢٤) شرح فتح القدير على الهدية: للإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي ثم السكندري المعروف بابن الهمام الحنفي — ط دار الفكر.
- (٢٥) الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: تأليف الشيخ/ نظام وجماعة من علماء الهند — الطبعة الثالثة ١٣٩٣هـ — ١٩٧٣م — دار المعرفة للطباعة والنشر — بيروت.
- (٢٦) مجمع الأثر في شرح ملتقى الأبحر — عبدالرحمن بن محمد بن سليمان المعروف بشيخي زاده — ط دار الكتب العلمية.
- (٢٧) المبسوط: لشمس الدين أبي محمد بن أحمد بن سهل السرخسي — الطبعة الثالثة — ١٣٩٨هـ — ١٩٨٧م المتوفى ٤٨٣هـ — ط دار المعرفة للطباعة

والنشر.

(٢): كتب الفقه المالكي:

- (٢٨) أسهل المدارك في شرح إرشاد السالك - العلامة أبي بكر بن حسن الكشناوى - ط دار الفكر - الطبعة الثانية.
- (٢٩) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: للإمام أبي الوليد محمد أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي - مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٢م.
- (٣٠) البيان والتحصيل: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي - ط دار الغرب الإسلامي. بيروت
- (٣١) التاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبدالله محمد بن يوسف بن أبي العبدري الشهير بالمواق، هامش مواهب الجليل - ط دار الفكر.
- (٣٢) حاشية الدسوقي: للعلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفه الدسوقي - طبعة دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (٣٣) الخرشى على مختصر سيدي خليل: لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن على الخرشى المالكي (١٠١٠ - ١١٠١هـ) - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (٣٤) الذخيرة: لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - المتوفى سنة ٦٨٤هـ - ١٢٨٥م - الطبعة الأولى ١٩٩٤م - دار الغرب الإسلامي - بيروت.
- (٣٥) الشرح الكبير: لأبي البركات سيدي أحمد الدردير - هامش حاشية الدسوقي - طبعة دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (٣٦) شرح منح الجليل على مختصر خليل - محمد عليش ط دار الفكر.

- (٣٧) قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية: للعلامة/ محمد بن أحمد ابن جزى الغرناطي المالكي - ط دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- (٣٨) كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني: أبو الحسن علي ابن ناصر الدين محمد بن محمد بن خلف بن جبريل المصري - ط دار الفكر.
- (٣٩) المقدمات الممهدة: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي - ط دار الغرب الإسلامي.
- (٤٠) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل: تأليف/ أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن المغربي المعروف بابن الخطاب - ط دار الفكر - الطبعة الثالثة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، ط عالم الكتب بيروت.
- (٣): كتب الفقه الشافعي:
- (٤١) روضة الطالبين وعمدة المفتين: للعلامة/ محي الدين يحيى بن شرف أبي زكريا النووي طبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م ط دار الفكر - بيروت.
- (٤٢) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين للقاضي أبي يعلى - ج ٢ = ص ٢٦ ط مكتبة المعارف الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٤٣) المجموع شرح المهذب: للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي - ط دار الفكر.
- (٤٤) مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج: وهو شرح الإمام / محمد الشريبي الخطيب - على متن المنهاج لأبي زكريا يحيى النووي - ط دار الفكر بيروت.

- (٤٥) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: تأليف/ شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الأنصاري - الشهير بالشافعي الصغير - ط مصطفى الباي الحلبي الطبعة الأخيرة ١٩٦٧م.
- (٤٦) الوسيط في المذهب: للإمام/ محمد بن محمد الغزالي - تحقيق/ محمد تامر - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م - دار السلام القاهرة.
- (٤): كتب الفقه الحنبلي:
- (٤٧) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: للإمام علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرادوي السعدي الحنبلي - ط دار إحياء التراث العربي.
- (٤٨) الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل: تأليف الشيخ/ أبي محمد موفق الدين عبدالله بن قدامه المقدسي - ط المكتب الإسلامي - بيروت.
- (٤٩) كشاف القناع عن متن الإقناع: للشيخ العلامة/ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي - ط دار الفكر.
- (٥٠) المبدع في شرح المقنع: لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد عبدالله بن محمد بن مفلح - المكتب الإسلامي - دمشق - ١٣٩٩هـ - ١٩٨٠م.
- (٥١) المغني على مختصر الخرقي: تأليف / موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد ابن محمد بن قدامه - ط دار الفكر بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- (٥): كتب الفقه الظاهري:
- (٥٢) المحلى: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ - ط دار الآفاق الجديدة - بيروت، دار التراث.

رابعاً: كتب اللغة العربية:

- (٥٣) القاموس المحيط: مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي - ت ٨١٧هـ - ط مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع.
- (٥٤) لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور - ت ٧١١هـ - ط دار صادر بيروت - الطبعة الأولى دار المعارف بيروت.
- (٥٥) مختار الصحاح: للإمام / محمد بن أبي بكر عبدالقادر الرازي - ت ٦٦٠هـ - ط دار الفكر بيروت.
- (٥٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: العلامة/ أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي - المكتبة العلمية - بيروت، دار الفكر بيروت.
- خامساً: مراجع إسلامية متنوعة:
- (٥٧) أحكام الأولاد في الإسلام - د/ زكريا أحمد البري ط مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر - القاهرة، دار المدني بجده
- (٥٨) الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية - د/ محمد زكريا البرديسي ط دار النهضة العربية الطبعة الأولى
- (٥٩) إحياء علوم الدين - محمد بن محمد الغزالي أبو حامد - ط دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي.
- (٦٠) الإجماع لابن المنذر ط دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- (٦١) الإلزام في مسائل الأحوال الشخصية - دراسة فقهية مقارنة - د/ وليد خالد الربيع - ط دار النفائس - الطبعة الأولى ٢٠٠٧م.
- (٦٢) تأديب الطفل باستخدام العقوبة في الفقه الإسلامي - د/ أحمد دياب

- شويدخ - عاطف محمد أبو هرييد - بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الثاني "الطفل الفلسطيني بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل" المنعقد بكلية التربية الجامعة الإسلامية - غزة المنعقد في الفترة من ٢٢ - ٢٠٠٥/١١/١٣ م
- (٦٣) تربية الأولاد وبر الوالدين - د/ صلاح عبد الغني، ط الدار العربية للكتاب الطبعة الأولى.
- (٦٤) تحفة المودود بأحكام المولود - لابن القيم - ط دار الكتاب العربي - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٣ م.
- (٦٥) التشريع الجنائي - د/ عبدالقادر عودة ط: مؤسسة الرسالة الطبعة الحادية عشرة ١٩٩٢ م.
- (٦٦) الحاجات الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الإسلامي - أحمد عواد محمد الكبيسي - ط مطبعة العاني بغداد - الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.
- (٦٧) حضانة الطفل في الفقه الإسلامي - ستنا إبراهيم الشيخ أحمد رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الخرطوم ٢٠٠٩ م.
- (٦٨) حجة الله البالغة - ولي الله الدهلوي - ط دار التراث - القاهرة.
- (٦٩) حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون - د/ بدران أبو العين بدران ط مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ١٩٨١ م.
- (٧٠) حقوق الطفل في الإسلام - د/ محمد عبد الرحمن وفا ط ١٩٩٨ م.
- (٧١) جرائم الأحداث في الشريعة الإسلامية - المشكلة والعلاج - دراسة فقهية تربوية - د محمد ربيع صباهي - رسالة دكتوراه كلية الشريعة جامعة دمشق ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ط دار النوادر الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- (٧٢) دستور المهن في الإسلام — عباس حسن الحسيني — ط مؤسسة الأسعد
القاهرة.
- (٧٣) رعاية الطفولة في الشريعة الإسلامية - د أمين عبدالمعبود زغلول ط الطبعة
الثانية ١٩٩٤م.
- (٧٤) الغائب وما يتعلق به من أحكام في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة - د/
شعبان مطاوع عبدالعاطي عوض - رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية
الشريعة القاهرة ١٤٠٧هـ
- (٧٥) الفصل في أحكام المرأة والبيت المسلم في الشريعة الإسلامية - د/
عبدالكريم زيدان - ط مؤسسة الرسالة.
- (٧٦) منهج التربية النبوية للطفل - محمد نور بن عبدالحفيظ سويد - ط دار
ابن كثير دمشق - بيروت - الطبعة السادسة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- (٧٧) ولاية التأديب الخاصة في الفقه الإسلامي - د/ إبراهيم بن صالح بن
إبراهيم التتم - ط دار ابن الجوزي - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.

* * *